جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

دراسة قياسية لبعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990–2022)

من إعداد الطالبة: هلالي عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د./ مخرمش عبلة..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) .....رئيسا

أ.د/ شيخي محمد .....(أستاذ، جامعة ورقلة)..... مشرفا

أ.د / العمودي محمدطاهر.....(أستاذ محاضر ،جامعة ورقلة) .....مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم اقتصادية

مذكرة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي الطور الثاني

في الميدان: العلوم الاقتصادية، التسيير، العلوم التجارية

الشعبة: علوم اقتصادية

التخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

دراسة قياسية لبعض محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؛

باستخدام التكامل المشترك خلال الفترة (1990–2022)

من إعداد الطالبة: هلالي عائشة

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ: 2023/06/17

أمام اللجنة المكونة من السادة:

أ.د./ مخرمش عبلة..... (أستاذ محاضر، جامعة ورقلة) .....رئيسا

أ.د/ شيخي محمد ..... (أستاذ تعليم عالي، جامعة ورقلة) .....مشرفا

أ.د/ العمودي محمدطاهر..... (أستاذ محاضر ، جامعة ورقلة) .....مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

The image part with relationship ID rId13 was not found in the file.

The image part with relationship ID rId14 was not found in the file.

إهداء

تخرجي اليوم أهديه الى لكل من مد يده وضمني بكلماته وتحفيزه لكل من أحبوني من قلبهم وأحببتهم وكان الدعاء الصلة الدائمة بيننا .

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعانني ووفقني لانجاز هذا العمل والذي بدوره أهديه الى

من أنار شمعة دربي وكان خير مرشد لي نحو العلم الى من ضحى لاجلي بالكثير أبي (حمادي) أطال الله في عمره، إلى من تعجز الأحرف عن وصفها الى من كانت لي سندا في حياتي وغمرتني بعطفها الى نبع الحنان أمي الغالية (ربيحة) أدام الله صحتها ورعاها،الى شموسي المضيئة وسندي المتين اخوتي(علي–جمال)وأخواتي(فاطمة–حليمة– رحيمة– الحاجة) وأبنائي اخوتي وأخواتي(حسام–أنفال،بشي،نزيم،نجود،محسن،رودينة،رزان،عبد المالك،نور الهدى،أحمد) الى من اختاره قلبي وعقلي وانعقدت روحي بروحه سندي ومؤيدي خطيبي (عبد القهار) شكرا لوجودك معي،الى خالتي العزيزة مبروكة أنار الله دربها ،الى صديقتي ورفيقة عمري (شيماء بوذراع) جبر الله قلبها وصديقتي الغالية معروف ريمة، إلى الصديقة صفاء أعانها الله ويسر أمورها.الى من كان بمثابة المحفز والدافع لي للسير والمواصلة والوصول الدكتور (شيخي محمد) حفظه الله ورعاه،

أوجه الشكر للاستاذ تلي أحمد أدامه الله عز وجل فخرا وقدوة لنا

الى كل من كان له فضل عليا بعد الله عز وجل

أهدي تخرجي الى كل هؤلاء.

هلالي عائشة

شكر وعرفان

" اللهم علمنا وانفعنا بما علمتنا وزدنا علما"

نشكر الله عز وجل لإعانته لنا في اتمام هذا العمل حمدا يليق بجلاله عرفانا للفضل الجميل الشكر للجزيل. الى من قيل " من علمني حرفا صرت له عبدا "

نتقدم جزيل الشكر والعرفان الى الاستاذ المشرف. الذي لم يبخل علينا بنصائحه القيمة وتوجيهاته وكان سندا لنا خلال فتره البحث (شيخي محمد).

الى جميع أساتذة كليه علوم الاقتصادية والتجارية علوم التسيير بجامعه ورقلة

كما اشكر اعضاء لجنه المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وتسخير وقتهم وجهدهم لقراءتها

ولا يفوتني ان اشكر كل من تزودت بعلمهم وكل من ساعدني في انجاز هذا العمل

الى كل هؤلاء كلمه الشكر وعرفان .

هلالي عائشة

الملخص:

هدفت هذه الدراسة الى اختبار العلاقة بين المتغيرات (إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة *IF* و معدل النمو السكاني *POP* و الإنفاق الاستهلاكي الحكومي *GC* و حجم الصادرات من السلع والخدمات) على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2022 ولتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة **ARDL** لمعالجة البيانات الاحصائية حيث يتضمن النموذج النمو الاقتصادي كمتغير تابع الإنفاق الحكومي كمتغير مستقل.

خلصت الدراسة الى وجود تكامل مشترك بين المتغييرات اي وجود علاقة توازنية تكاملية في الاجل الطويل ما بين الإنفاق الحكومي على النمو الإقتصادي.

الكلمات المفتاحية:

إنفاق الحكومي، نمو الاقتصادي، نموذج**ARDL**، علاقة توازنية.

Abstract:

The aim of this study was to test the relationship between variables (Gross Fixed Capital Formation at constant prices, Population Growth, Government Consumption Expenditure, and Exports of Goods and Services) on economic growth in Algeria during the period 1990-2022. To achieve this goal, the study relied on the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) approach to analyze the statistical data.

The study found evidence of a long-term equilibrium relationship, indicating the presence of a cointegration between government expenditure and economic growth. The results suggest that increasing government expenditure can contribute to enhancing economic growth in Algeria. It can be inferred that such expenditure has a positive impact on investments, production, and employment, therefore contributing to economic growth.

Keywords:

Governement expenditure, Economic growth, ARDL model, Equilibrium relationship.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات	
الاهداء	
شكر و عرفان	
ملخص الدراسة.....	I
فهرس المحتويات	II
قائمة الجداول.....	IV
قائمة الأشكال.....	V
قائمة الملاحق.....	VI
قائمة الإختصارات والرموز	VII
مقدمة.....	أ-ج
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والتطبيقية للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	
تمهيد	2
المبحث الأول: مقاربة نظرية للانفاق الحكومي	3
المطلب الاول: مفاهيم أساسية للانفاق الحكومي.....	3
الفرع الاول: تعريف الإنفاق الحكومي.....	3
الفرع الثاني العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي	4
المطلب الثاني تقسيمات النفقات العامة في الجزائر.....	6
المطلب الثالث ظاهرة زيادة النفقات العامة..... .	7
المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية حول النمو الاقتصادي.....	8
المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي.....	8
الفرع الاول: تعريف النمو الاقتصادي.....	9
الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي.	10
المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي	12
المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي	16
الفرع الأول:قانون فارغر	16
الفرع الثاني : النظرية الكنزية	17
المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي	17

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية	18
المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية	19
المطلب الثالث:واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة	21
خلاصة الفصل	22
الفصل الثاني: نمذجة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي باستخدام منهجيةARDL	
تمهيد.....	24
المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة	25
المطلب الاول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة	26
المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة	27
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها	27
المطلب الاول: تقديم النتائج المتواصل إليها.....	28
المطلب الثاني: مناقشة النتائج.....	37
خلاصة الفصل	40
خاتمة	42
قائمة المراجع	45
قائمة الملاحق.....	46

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1-1	مقارنة بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة	21
1-2	نتائج اختبار الجذر الأحادي	31
2-2	نتائج تقدير النموذج الأمثل – نموذج **ARDL(1, 1, 1, 0, 2)**	34
3-2	نتائج اختبار استقلالية الأخطاء – **Breusch-Godfrey**	33
4-2	نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء – **Breusch-Pagan-Godfrey** –	34
5-2	نتائج اختبار تجانس التباين الشرطي للأخطاء – اختبار **ARCH-LM**	35
6-2	نتائج اختبار سكون النموذج – **Ramsey RESET** –	36
7-2	نتائج تقدير النموذج **ARDL-ECM** واختبار الحدود	42

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة	28
2	التمثيل البياني للنموذج المرشح بدلالة العيار **Schwarz**	34
3	التمثيل البياني للبواقي والمقارنة بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والمقدر	32
4	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي	33

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	الاحصائيات	46
02	استقرارية وسكون المعاملات	46
03	اختبار CUSUM	47

مقدمـــــة

أولا: توطئة

يعد الإنفاق العام أداة من أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لبلوغ أهدافها، والوسيلة التي تتيح للحكومة تنفيذ برامجها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى كل دولة من دول العالم وخاصة النامية منها إلى تبين اقتصاديتها في ظل الحراك الكبير الذي تعرفه الساحة الاقتصادية الدولية. تواجه الدول في العصر الحديث ظاهرة تزايد النفقات العمومية، كنتيجة حتمية لزيادة نشاطاتها المختلفة، هذا ما جعل الإنفاق الحكومي عرضه للتقلبات المستمرة والضغوطات التي تمارس عليها من طرف منظمه الدول المصدرة للنفط.

يعتبر النمو الاقتصادي من اهم الامور المواضيع تشغل كل دول العالم اليوم باعتباره المعيار الأول في تصنيف الدول عبر العالم وكونه أقرب مؤشر لقياس الأداء الاقتصادي، حيث ان ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي يشير بالضرورة الى تحسن المستوى المعيشي، ومن هذا المنطلق بدا التوجه نحو التوسع في الإنفاق العام باعتباره من أنجع أدوات السياسة المالية في تحريك النمو الاقتصادي انطلاقا من مبدا الطلب يخلق العرض، و باعتبار أن الإنفاق الحكومي يساهم في تنشيط الطلب الكلي الذي يؤدي بدوره الى رفع الطاقات الإنتاجية، ما يساهم في زيادة الناتج المحلي بنسبة اكبر.

ثانيا: الاشكالية

تسعى هذه الدراسة الى اختبار أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في ظل وجود بعض المحددات الأخرى على غرار إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة ومعدل النمو السكاني وحجم الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة وعليه الإشكالية المطروحة تتمثل في السؤال التالي: ما تأثير الإنفاق الاستهلاكي الحكومي وبعض محدداته على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

يمكن تجزئة هذه الإشكالية الرئيسية الى الأسئلة الفرعية التالية:

- ✓ ما هي اتجاهات معدل النمو الإقتصادي في الجزائر؟ وما هي المحددات الأكثر أهمية في تحديد سلوك معدل النمو؟
- ✓ هل توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين النمو الإقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر في الأجل الطويل؟
- ✓ ما مدى فعالية منهجية ARDL في تقدير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؟

ثالثاً: الفرضيات

على ضوء ما تم طرحه من الأسئلة حول موضوع الدراسة وسعيا لتحقيق اهدافها المرجوة، يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي يسعى الباحث لاختبارها وهي على النحو التالي:

- ✓ تعرف اتجاهات معدل النمو الاقتصادي تحسنا ويبقى الإنفاق الاستهلاكي الحكومي المحدد الأكثر أهمية؛
- ✓ يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل؛
- ✓ يعتبر نموذج ARDL الأكثر فعالية في اختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والإنفاق الحكومي في الجزائر آخذا بالحسبان الشكل الديناميكي للعلاقة.

رابعا: مبررات اختيار الموضوع

يمكن ذكر مجموعة من الأسباب جعلتنا نختار موضوع الدراسة الحالية والتي منها:

- أداة الدراسة تندرج في إطار التخصص؛
- الأهمية الكبرى التي يكتسبها الموضوع في حد ذاته لان الجزائر من الدول التي تسعى لتحقيق النمو الاقتصادي؛
- الرغبة في زيادة المعرفة حول أسلوب التحليل القياسي باستخدام نماذج السلاسل الزمنية.

خامسا: أهمية الدراسة

تكمن أهمية البحث في كونه يسلط الضوء على أحد القضايا السياسية الحاصلة في الوقت الراهن في ظل التطورات الاقتصادية والتي تهدد الكثير من الدول النامية ذات المصدر الأحادي الدخل (الدول المصدرة للنفط) ومن بينها الجزائر،

ومن هنا تكمن أهمية الدراسة في:

- يلعب الإنفاق الحكومي دورا هاما في الدول النامية ومن بينها الجزائر، اذ يساهم في تمويل النشاط الاقتصادي وتحقيق النمو؛
- يعد النمو الاقتصادي مفتاح تطور المجتمع في كل المجالات فهو مصدر زيادة الدخل، الاستثمار والاستهلاك.

سادساً: أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- محاولة الإجابة عن التساؤل المطروح وهو أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة حمل الدراسة التأكيد على أمهيه الدور الذي تلعبه الدولة في تحسين النشاط الاقتصادي عن طريق الإنفاق العام، وعليه سنحاول إبراز انعكاسات ذلك التوسع في النفقات على النمو الاقتصادي؛
- إبراز الإطار النظري للإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي؛
- تبيان أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

سابعاً: حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة في إطارها المكاني على الاقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الإطار الزماني فامتدت فترة الدراسة من 1990 الى 2022.

ثامناً: مرجعية الدراسة

من أجل القيام بدراسة الموضوع تم الاعتماد على عدة المراجع والمصادر، ذلك من خلال الكتب والمقالات والبحوث الجامعية العربية والأجنبية في مجال الاقتصاد الكلي، والتي تدخل ضمن الاقتصاد القياسي وهذا الجانب النظري وأما الجانب التطبيقي لقد اعتمدنا على دراسة القياسية فإضافة الى الكتب والمقالات والدروس المرئية المتاحة على الانترنت لفهم أحدث الأساليب الكمية المستخدمة في قياس العلاقة بين المتغيرين الدراسة.

تاسعاً: المنهج المتبع

لقد اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي في الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي المتعلق بالدراسة القياسية، فقد استخدم فيه المنهج الكمي عن طريق استخدام نماذج السلاسل الزمنية وطرق تقدير معلمات نماذجها الى جانب استخدام أدوات للدراسة تمثلت في:

❖ البرامج الإحصائية المتخصصة مثل Excel 2013 وEviews 12.

عاشراً: صعوبات الدراسة

لا يخلو أي بحث علمي من صعوبات تعرقل الباحث للوصول الى الأهداف المرجوة من دراسته أما نحن فقد تعرضنا لعدة صعوبات نذكر منها:

1) قلة المراجع بالغة الأجنبية.
2) ضيق الفترة الزمنية المخصص لاعداد البحث.

حادي عشر: هيكل الدراسة

لغرض تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه الدراسة ارتأينا تقسيم البحث الى فصلين على النحو التالي:

الفصل الأول: الإطار النظري للإنفاق الحكومي قمنا بدراسته من خلال ثلاثة مباحث، اذ تطرقنا في المبحث الاول الى مفاهيم حول الإنفاق الحكومي والمبحث الثاني الإطار النظري للنمو الاقتصادي، ثم تناولنا في المبحث الثالث الدراسات سابقة لموضوعنا.

أما بالنسبة للفصل الثاني تعرضنا الى نمذجة لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2022) وتم تقسيمه الى مبحثين، الاول سنتناول فيه الادوات وطريقة التحليل أما الثاني سنقوم بتطبيق الدراسة القياسية باستخدام نماذج ARDL.

الفصل الأول:

الأدبيات النظرية والتطبيقية للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تمهيد:

يعد النمو الاقتصادي والذي يمكن تعريفه كنمو مستدام في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الهدف الرئيسي للبدان النامية في جهودها للقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة ومن أجل تحقيق هذا الهدف تحتاج هذه البلدان إلى إنفاق الكثير من مواردها في سبيل تحقيق هذه الأهداف العريضة، وعليه لا يمكن الاستغناء عن دور الحكومة، من خلال سياساتها المختلفة، لأن القطاع الخاص لم يزدهر بعد.

بناءا على ماسبق سنحاول في هذا الفصل عرض مختلف الأدبيات النظرية التي تحدثت عن الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي وطبيعة العلاقة بينها كذلك الأدبيات التطبيقية التي بحثت في هذا الموضوع، وعليه قسمنا الفصل الى المباحث الاتية:

المبحث الاول: مقاربة مفاهمية الإنفاق الحكومي؛

المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية للنمو الاقتصادي؛

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لأثر الإنفاق الحكومي على لنمو الاقتصادي.

المبحث الأول: مقاربة نظرية للانفاق الحكومي

تكمن أهمية الإنفاق الحكومي كأحد أهم السياسة المالية والتي تعبر عن تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، حيث أن التطور التاريخي للنفقات العامة في الفكر الاقتصادي سيبرز مدى أهميتها وذلك لارتباطها بتطور دور الدولة في الاقتصاد.

ازدادت أهمية دراسة الإنفاق الحكومي مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وتعود أهمية النفقات إلى كونها الأداة التي تستعملها الدولة في تحقيق الأهداف التي ترمي إليها، إذ أنها تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة. وعليه سوف يتم دراسة الإنفاق الحكومي خلال هذا المبحث.

المطلب الأول مفاهيم اساسية للانفاق الحكومي

سنتناول في هذا المطلب مفاهيم أساسية للانفاق الحكمي عناصره والعوامل المؤثرة فيه تقسيماته.

الفرع الاول: تعريف الإنفاق الحكومي.

يعد مفهوم الإنفاق الحكومي من المفاهيم التي لقيت اهتماما كبيرا من طرف الباحثين والمختصين، من بين هذه المفاهيم نذكر الاتي:

1- **تعريف الإنفاق الحكومي:** لا يوجد تعريف محدد للإنفاق الحكومي، غير أنه ومن بين التعريفات الأكثر تداولا ما يلي:

- الإنفاق الحكومي: "مبلغ من النقود يخرج من الذمة المالية للدولة أو إحدى هيئاتها بقصد إشباع الحاجات العامة"[1].
- الإنفاق الحكومي: "مبلغ نقدي يخرج من خزانة الدولة قصد إشباع حاجة عامة".[2]
- الإنفاق الحكومي:" صرف إحدى الهيئات والإدارات العامة مبلغا معينا بغرض سد إحدى الحاجات العامة"[3].
- الإنفاق الحكومي هو:" ذلك الإنفاق الذي تقوم به جهة عامة، ويقصد بالجهة العامة أحد أشخاص القانون العام والذي قد يكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة"[4].

على الرغم من تعدد التعريفات المقترحة للإنفاق الحكومي إلا أنها كانت تتفق على أنه مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عامن أجل تحقيق منفعة عامة، وهذا يعني وجوب توفر ثلاثة عناصر فيه.

---

[1] فليح حسن خلف، **المالية العامة عالم الكتب الحديث**، الأردن، 2008، ص 56.

[2] محمد طاقة، هدى العزاوي **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2007، ص 33.

[3] بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003،ص23.

[4] خضرةعثمانية، أثر **الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل، جامعة العربي تبسي تبسة،2020/2021، ص 16.

2- **عناصر الإنفاق الحكومي**: بناءا على التعاريف السابقة يتضح أن الإنفاق الحكومي يتكون من ثلاثة عناصر تتمثل في أن:

❖ **الإنفاق الحكومي مبلغ نقدي**: إذ يجب أن يكون في شكل تدفقات نقدية لا عينية أو معنوية، حيث يتم تسوية جميع المعاملات الحكومية بالنقود خاصة بعد أن انتهى عصر الاقتصاد العيني واستخدام المقايضة في عمليات المبادلة، ويتميز هذا الأسلوب بمزايا عديدة لعل أهمها [1]:

✓ تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع في تقييم جهودهم وتقدير مرتباتهم وأجورهم، تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية بين أفراد المجتمع لتغطية الإنفاق الحكومي؛

✓ عدم وجود صعوبات إدارية في هذا الأسلوب بالإضافة إلى سهولة مراقبته.

❖ **الإنفاق الحكومي يصدر عن شخص معنوي عام**: أي أنه يصدر عن الدولة أو إحدى الإدارات العمومية، فهو يشمل نفقات الجماعات المحلية ومؤسسات الدولة ونفقات المشاريع العمومية، أي أن الدولة تقوم بالإنفاق بوصفها صاحبة السلطة والسيادة بالإضافة إلى النفقات التي تقوم بها مؤسساتها في المجال الاقتصادي[2].

❖ **الإنفاق الحكومي يهدف إلى تحقيق منفعة عامة**: أي أن الهدف النهائي من الإنفاق الحكومي هو تحقيق المنفعة العامة التي تتجسد من خلال تحقيق الإشباع المرغوب للحاجات العامة لأفراد المجتمع، من خلال استفادتهم من الخدمات التي تقدمها الحكومة لهم لأن الأموال المستخدمة في تغطية هذا الإنفاق تم جبايتها منهم، غير أن مفهوم الحاجات العامة يعد أمرا نسبيا يختلف من مجتمع إلى أخر حسب درجة تطوره الحضاري الاجتماعي والثقافي، لذا ترك تحديد الحاجات العامة للمجالس النيابية التي تمثل الشعب من أجل ضمان عدم اساءة استعمال الإنفاق الحكومي والمحافظة على الاموال العامة[3].

الفرع الثاني: العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي

سنتطرق الى العوامل المؤثرة في الإنفاق الحكومي **حيث** يتأثر هذا الأخير بالعديد من العوامل التي تختلف من دولة إلى أخرى، هذه العوامل:

أولا: العوامل السياسية: يعتبر دور الدولة في هذا المجال من أهم العوامل المحددة لحجم الإنفاق الحكومي، فبما أنه يهدف لإشباع حاجة عامة فإنه كلما اتسع دور الدولة انعكس ذلك على حجم الإنفاق الحكومي بالزيادة، هنا يمكن التمييز بين حجم الإنفاق تبعا للإيديولوجية السائدة في الدولة كما يلي:

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 118.
[2] محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص 33.
[3] خضرة عثمانية، مرجع سابق ذكره، ص 18.

1- **الإيديولوجية الفردية:** في ظل هذه الإيديولوجية يتوسع نشاط الأفراد "القطاع الخاص" إلى أقصى حد ممكن يقابله ضيق ومحدودية النشاط الإداري العام "القطاع العام" على أساس أن الحرية للأفراد في ممارسة الأنشطة المختلفة أدى إلى زيادة الإنتاج ورفاهية المجتمع[1]، فمن هذا المنطلق يتحدد حجم الإنفاق الحكومي الذي يتميز بـــ[2]:

- انخفاض حجمه وكذلك انخفاض نسبته إلى الدخل الوطني.
- قلة أنواع نفقات الحكومة لمحدودية دور الدولة وقلة مشاركتها في الأنشطة الاقتصادية وبالتالي غياب أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي وعدم تأثيره على إعادة توزيع الدخل الوطني بين أفراد المجتمع.

2- **الإيديولوجية التدخلية:** أثبتت الأزمات الاقتصادية العالمية وما خلفته من تداعيات سلبية واضطرابات اجتماعية عجز وقصور الإديولوجية الفردية على ضمان استمرار النظام الرأسمالي. وبتطور الفكر الاقتصادي وتأكيد الاقتصاديين المعاصرين على حتمية وقوع الآثار الاقتصادية الاجتماعية والسياسية لأي نوع من النفقات الحكومية على أوجه النشاط الاقتصادي وبعد أن بينت التحليلات الاقتصادية بأن التشغيل الكامل الذي افترضه الكلاسكيين حالة نادرة الحدوث وإن حدثت فلأجل قصير، هنا برز دور الدولة من خلال ضرورة العمل على تحفيز النمو الاقتصادي وحماية أفراد المجتمع فشهد بذلك الإنفاق الحكومي تطورا هاما فتميز في ظل الإيديولوجية التدخلية بـــ[3]:

- ❖ التنوع؛ إذ لم يعد مقتصرا على الأمن والدفاع بل اتسع مداه ليشمل إعانات البطالة، الفقر، الشيخوخة والتأمين على الصحة وأصبح أداة من أدوات السياسة المالية، الاقتصادية والاجتماعية.
- ❖ زيادة حجم الإنفاق الحكومي وزيادة نسبته إلى الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: العوامل الاقتصادية

تتمثل العوامل الاقتصادية المؤثرة على الإنفاق الحكومي فيما يلي:

1-**الإيرادات العامة:** من الطبيعي أن يخضع حجم الإنفاق الحكومي في تحديده إلى حجم الإيرادات العامة الذي يعبر عن القدرة المالية الوطنية التي تتحدد بدورها بقدرة الدخل الوطني على تحمل الأعباء الضريبية وشبه الضريبية دون أن يتسبب ذلك في أضرار بمستوى معيشة الأفراد أو بالقدرة الإنتاجية للأفراد، فالطاقة الضريبية وقدرة الدولة على الاقتراض العام أهم عناصر القدرة المالية الوطنية [4].

[1] بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 26.
[2] خضرة عثمانية، مرجع سابق ذكره، ص 34.
[3] خضرة عثمانية، المرجع نفسه، ص 35.
[4] بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلا، مرجع سابق، ص 27.

2-**مستوى النشاط الاقتصادي:** يعتبر الإنفاق الحكومي أحد مكونات الطلب الفعال الذي يعتبر محددا أساسيا لحجم النشاط الاقتصادي، فالطلب الفعال يتكون من الطلب الحكومي على سلع وخدمات الاستهلاك والاستثمار، لذا فإن الإنفاق الحكومي يعكس طلب الحكومة وبالتالي فهو أحد مكونات الطلب الفعال.[1]

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

إن تزايد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية أدى إلى تقسيم الإنفاق الحكومي إلى أنواع متعددة وكل نوع يتخذ معياراً معيناً كأساس له أو إلى ظروف تاريخية أو اعتبارات إدارية، حيث تجد كل دولة تتبع التقسيم الذي يتلاءم وظروفها الاقتصادية والمالية والاجتماعية، واعتمدت الجزائر كغيرها من الدول في تبويب نفقاتها على معايير هي:[2]

أ- **التقسيم الوظيفي:** تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف التي تقوم بها الدولة، ويُمكن هذا التصنيفمن تحديد حجم الإنفاق المخصص لكل وظيفة ونسبته إلى مجموع الإنفاق الحكومي للدولة. تقسم وظائف الدولة في الجزائر إلى أربع مجموعات رئيسية: الخدمات العامة وتضم الإدارة العامة العدل الشرطة والدفاع الخدمات الاجتماعية والجماعية الخدمات الاقتصادية المتعلقة بالفلاحة، الصناعة، النقل... إلخ، النفقات غير القابلة للتخصيص أو المشتركة ثل الفوائد المترتبة على الدين العام.

ب- **التقسيم الاقتصادي:** وهي النفقات التي تتعلق بقيام الدولة بخدمات تحقيقاً للأهداف الاقتصادية كالاستثمارات التي تهدف إلى تزويد الاقتصاد القومي بخدمات أساسية كالنقل والمواصلات ومحطات توليد القوى والري والصرف كما يدخل في أداء هذه الوظيفة بناء المساكن ومختلف أنواع الإعانات الاقتصادية التي تعطيها الدولة للاستثمارات[3]. واستناداً للقانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية قسم المشرع الجزائري النفقات العمومية للدولة إلى قسمين وهما نفقات التسيير ونفقات الاستثمار[4]. (الجريدة الرسمية، 1984، صفحة (1042).

✓ **نفقات التسيير:** يقصد بنفقات التسيير تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساساً من مرتبات وأجور الموظفين، صيانة البنايات الحكومية ومعدات المكاتب...الخ، فهي نفقات تدفع من أجل المصالح العمومية والإدارة كجزء من النفقات الفعلية، وما يلاحظ أن هذه النفقات لا تساهم في زيادة القيمة

[1] خضرة عثمانية، مرجع سابق ذكره، ص 36.

[2] سليم العقون، **أثر الإنفاق الحكومي على الإنفاق الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02، ص 101.

[3] بعلي محمد الصغير وأبو علاء يسري، مرجع سابق ذكره، ص 32.

[4] الجريدة الرسمية (10 07-1984) المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بالقوانين المالية (العدد 28) 1042 الجزائر.

المضافة للاقتصاد، وإنما تكون موجهة لإمداد هياكل الدولة لما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع على مختلف أوجهه[1].

وتتضمن نفقات التسيير أربعة أبواب، وهي (الجريدة، المادة 24 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية، 1984 صفحة (1042) أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات تخصيصات السلطات العمومية، النفقات الخاصة بوسائل المصالح، التدخلات العمومية.

✓ **نفقات الاستثمار (التجهيز):** إن نفقات التجهيز أو الاستثمار هي نفقات استثمارية فهي تسهم في خلق القيمة المضافة للاقتصاد، وتوزع هذه النفقات حسب القطاعات وفروع النشاط الاقتصادي مثل الزراعة والصناعة الأشغال والبناء، النقل والسياحة وغيرها من القطاعات الاقتصادية. حيث أن قائمة ميزانية نفقات هذا النوع تمثل الوثيقة الأساسية للميزانية لعمليات التجهيز والاستثمار[2].

إن تقسيم ميزانية النفقات تخضع لقاعدة تخصيص الاعتمادات وتجمع هذه الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية العامة ووفقاً للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة، في ثلاث أبواب رئيسية[3] هي: الاستثمارات المنفذة. من قبل الدولة إعانات الاستثمار الممنوحة من طرف الدولة النفقات الأخرى برأس المال.

المطلب الثالث: ظاهرة تزايد النفقات العمومية

تتزايد حجم النفقات العمومية بت ا زيد نشاط الدولة وتدخلها في الحياة الاقتصادية، إذ تعود أسباب تزايد النفقات المالية إلى[4]:

- **النمو الديمغرافي:** يترتب عن التزايد السكاني تخصيص موارد مالية إضافية من طرف السلطات العمومية، قصد تلبية احتياجات المواطنين من الغذاء، الصحة العمومية، السكن، التعليم وغيرها من الاحتياجات الضرورية المرتبطة بحياة الأفراد.
- **الرقعة الجغرافية:** تخصص الدولة موارد مالية إضافية في حالة ضم إقليم جغرافي إلى حدودها، الأمر الذي يساهم في إرهاق كاهل الخزينة العمومية.
- **انخفاض قيمة العملة:** يترتب عنه انخفاض القدرة الش ا رئية للمواطنين بفعل ارتفاع أسعار السلع والخدمات الضرورية.
- **إعادة التوزيع الإقليمي للولايات والمحافظات:** بفعل إعادة التقسيم الإداري وما يترتب عنه من تخصيص موارد مالية إضافية لفائدة الولايات والبلديات المستحدثة.

---

[1] سليم لعقون، مرجع سابق ذكره،102.

[2] زغدود علي، (2005) **المالية العامة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، ص 34.

[3] الجريدة الرسمية (10 07 1984)، المادة 3 من القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 المتعلق بقوانين المالية , العدد 28,ص 1043

[4] بن علي قرجيج، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 02، العدد 06، ص99.

- **زيادة نفقات الخدمة المدنية والاجتماعية:** ويترتب عنه من زيادة كتلة الأجور ورواتب الموظفين وغيرها من التحويلات العائلية.

المبحث الثاني: مقاربة مفاهمية حول النمو الاقتصادي

سنطرق هذا المبحث الى مفاهيم أساسية حول النمو الاقصادي،طرق قياسه وأهم نظرياته

المطلب الأول: مفهوم النمو الاقتصادي

ظهر مصطلح النمو الاقتصادي مع صدور كتاب آدم سميث، الاقتصادي الاسكتلندي (1723-1790)، والذي حمل عنوان "بحث في طبيعة وأسباب زيادة ثروة الأمم"، فهو أول من تطرق إلى ما أصبح يعرف لاحقا بنظريات النشاط الاقتصادي (نظرية الإنتاج، نظرية التوزيع، نظرية النقود، نظرية التبادل الدولي ونظرية التطور)، و استنادا إلى أفكار آدم سميث حاول دافيد ريكاردو الاقتصادي الإنجليزي (1772-1823)، في كتابه الشهير "أساسيات الاقتصاد السياسي 1817، تفسير أسباب تراجع النمو في حالة الركود أو النمو الصفري، والتي عللها بالمردودية المتناقصة للقطاع الزراعي. ليتجلى المصطلح أكثر في نهاية عقد الثلاثينات بعد أزمة الكساد العالمي الأولى، عندما أراد روي هارود Roy Harrod 1939 وافسي دومار Evesey 1946 Domar الإجابة عن السؤال اللغز متى يكون الاقتصاد القومي قادرا على تحقيق النمو المتواتر؟ لتتوالى بعدها المقالات العلمية المنتقدة لأعمالهم والمقترحة لنماذج جديدة مبنية على نظرة تصحيحية لما سبقها. وذلك من خلال إسهامات سولو و رومر و لوكاس و قروسمان و هيلمان و غيرهم[1].

الفرع الأول: تعريف النمو الاقتصادي

يعتبر النمو الاقتصادي من الأهداف الرئيسية التي تسعى غالبية الدول لتحقيقها، سواء المتقدمة أم النامية، والنمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في إجمالي الناتج المحلي أو إجمالي الدخل الوطني، الأمر الذي يؤدي لتحقيق زيادة في متوسط الدخل الفردي الحقيقي مع مرور الزمن[2]، بمعنى أن معدل النمو لا بد وأن يفوق معدل نمو السكان، أما إذا كان معدل نمو السكان مساويا لمعدل نمو الدخل الكلي، فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل سيظل ثابتا وهذا يعني أن معدل النمو الاقتصادي هو عبارة عن معدل نمو الدخل الكلي – معدل النمو السكاني، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى أن النمو الاقتصادي يعني حدوث زيادة في الدخل الفردي الحقيقي وليس النقدي، فالدخل النقدي يشير إلى عدد الوحدات النقدية التي يتسلمها الفرد خلال فترة زمنية عادة سنة، أما الدخل الحقيقي فهو الدخل النقدي مقسوم على المستوى العام للأسعار أي أنه يشير إلى زيادة كمية السلع والخدمات التي يحصل عليها الفرد من إنفاق دخله الوطني، أي أن معدل النمو الحقيقي – معدل الزيادة في دخل الفرد النقدي – معدل

[1] لعمرية لعجال، **أثر الإنفاق العام على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة لحاج لخضر باتنة،2016/2017.ص72.

[2] عجمية، وآخرون، **التنمية الاقتصادية دارسات نظرية وتطبيقية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، مصر، ص 73.

التضخم ولا بد أن تكون الزيادة المتحققة في الدخل على المدى الطويل، وليست زيادة مؤقتة سرعان ما تزول بزوال أسبابها[1].

كما يمكن تعريف النمو الاقتصادي بانه تزايد قابلية اقتصاد ما على توفير السلع والخدمات خلال فترة زمنية وذلك مهما كان مصدر هذا التوفير محليا او خارجيا[2].

يعرف النمو الاقتصادي على انه الزيادة أو التوسع في الناتج الحقيقي، أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبء ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية[3].

ومما سبق فإن النمو الاقتصادي يعني: تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل، وأن تكون الزيادة حقيقية، وأن تكون الزيادة على المدى الطويل، أي أن النمو الاقتصادي يركز على الكم الذي يحصل عليه الفرد من الدخل المتوسط، أي كم السلع والخدمات التي يحصل عليها وهذا ما عرفه الاقتصادي كوزنتس في كتابه النمو والهيكل الاقتصادي كما يلي "النمو الاقتصادي هو أساسا ظاهرة كمية وبالتالي يمكن تعريف النمو الاقتصادي لبلد ما، بالزيادة المستمرة للسكان والناتج الفردي[4].

الفرع الثاني: طرق قياس النمو الاقتصادي

1- قياس النمو الاقتصادي[5]:

إن النمو الاقتصادي هو مؤشر عن واقع الأداء الاقتصادي، حيث من خلاله تتبين العلاقة بين مدخلات ومخرجات الاقتصاد، ومن هذا الأساس تنطلق أهمية قياس النمو الاقتصادي، حيث أن دراسة دور الدخل القومي هو في صميم دراسات النمو الاقتصادي حيث عادة نستعمل معيارين أساسيين لقياس هذا الدخل.

أ. الناتج الوطني الخام:

هو قيمة مجموع السلع والخدمات النهائية المنتجة في سنة معينة وتستثنى السلع الوسيطية (السلع المستخدمة في إنتاج سلع أخرى).

وهو يأخذ في الحسبان إنتاج المواطنين المقيمين، بما في ذلك قيمة السلع والخدمات المنتجة من قبل أولئك الذين يقيمون خارج البلاد وهو الأكثر شيوعا في حساب الدخل أي عوامل إنتاج ذات جنسية مقيمة سواء موجودة في الاقتصاد المحلي أو في الخارج.

ب. الناتج الداخلي الخام:

[1] لعمرية لعجال، مرجع سابق ذكره، ص72.
[2] عجمية، وآخرون، المرجع السابق، ص 75.
[3] عدة أسماء، **أثر الإنفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران 2016/2015، ص 62.
[4] لعمرية لعجال، مرجع سابق ذكره، ص72.
[5] عدة أسماء، مرجع سابق ذكره، ص 71.

يشبه الناتج المحلي الخام إن لم يكن ذلك بإدراج جميع الإنتاج داخل البلاد بحيث وضعت أصولها من قبل مقيمين أجانب ولكن باستثناء قيمة الإنتاج من المواطنين الذين يعشون في الخارج، أي من طرف عوامل إنتاج مقيمة والتي تتكون من عوامل وطنية وأخرى خارجية.

إن الناتج المحلي الخام والناتج الداخلي الخام مقسوم على إجمالي حجم السكان يقيس لنا الدخل الفردي.

2- الناتج الداخلي الخام الحقيقي والاسمي:

يقيس الناتج الداخلي الخام الاسمي الناتج بالأسعار القائمة عند الحصول على الدخل. و بما أنه يمثل كميات مادية من الناتج و التي ينتج عنها منفعة الأفراد و رفاهيتهم، فإنه يمكن أن يتسبب في عدم فهم عمل الاقتصاد و تقييم أدائه إذا ما أخذ به على هذا النحو وفي المقابل فإن الناتج الداخلي الخام الحقيقي بالأسعار الثابتة يأخذ التضخم بعين الاعتبار حيث يتم قياسه لسنوات مختلفة وبالأسعار القائمة في سنة معينة تسمى سنة الأساس[1] وهذا ما يسميه الاقتصاديون بالناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو قيمة مجموع السلع والخدمات المنتجة بالأسعار الثابتة[2].

إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفردي لأي اقتصاد وطني غالبا ما يستعمل بوصفه مؤشرا لمعدل مستوى معيشة الأفراد في البلد والنمو الاقتصادي.

لكن في الواقع ثمة مشكلات في استخدام الناتج المحلي الإجمالي الفردي لقياس جودة الحياة وجودة الوضع العام للسكان نذكر منها:

1. إن نمو الناتج المحلي الإجمالي الفردي يختلف اعتمادا على سلة السلع المستعملة لتخفيض القيمة الاسمية أو اعتمادا على سنة الأساس المستعملة في القياس.
2. إن الناتج المحلي الإجمالي يتضمن إنفاقا سلبيا مثل الإنفاق على تخليص الماء الملوث من التلوث أو بناء السجون .. الخ.
3. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يأخذ في الحساب الوفورات الخارجية الايجابية التي ربما تنتج من خدمات مثل التعليم والصحة.
4. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يدخل في الحساب قيمة كل النشاطات التي تحصل خارج مكان السوق، ولا يدخل في الحساب نشاطات القطاع غير الرسمي من الاقتصاد الوطني على نحو دقيق، بل يدخل تقديرات لتلك النشاطات فقط.

[1] د.قاسم عبد الرضا الدجيلي، د.علي عبد العاطي الفرجاني، **الاقتصاد الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 41.

[2] Gregory N, mankiw, **Macroéconomie**, 3-ème édition, Boeck, Belgique, 2003, p 27.

5. إن الناتج المحلي الإجمالي لا يحسب المشتريات من السلع التي لم تنتج في سنة مالية معينة مثلا السيارات والمنازل المستعملة.

6. الناتج المحلي الإجمالي لا يوفر أية معلومات حول ارتفاع أو انخفاض قيمة السلع المنتجة والتي ربما تعكس تغييرا في مستوى المعيشة.

2. طرق قياس النمو الاقتصادي:

إن قياس الإنتاج الكلي في المحاسبة الوطنية هو الناتج الداخلي الخام، حيث هناك ثلاث طرق لتقدير الناتج الداخلي الخام لاقتصاد ما وهي: [1]

أ. طريقة الإنفاق:

الناتج الداخلي الخام هو قيمة السلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة إن الإنفاق الكلي حتما سيكون مساوي مع إجمالي الدخل في الاقتصاد المحلي انطلاقا من كون أن عملية إنفاق أي شراء سلع أو خدمات معينة يقوم بها طرف معين، هذا يعني أن هناك طرف أخر هو البائع حيث يكون هذا الإنفاق هو نفسه الدخل.

الناتج الداخلي الخام =الإنفاق الكلي

$$Y=C+I+G+(M-X)$$

C: الاستهلاك (إنفاق القطاع العائلي)

I: الاستثمار (إنفاق قطاع الأعمال).

G: الإنفاق الحكومي.

(X-M): صافي الصادرات.

ب. طريقة القيمة المضافة:

الناتج الداخلي الخام هو مجموعة القيم المضافة المنتجة في الاقتصاد خلال فترة معينة حيث أن القيمة المضافة لعملية إنتاجية هي قيمة المنتوج النهائي منقوص منها قيمة الاستهلاكات الوسيطية.

القيمة المضافة = مجموع القيم المضافة = قيمة المنتوج النهائي – قيمة الاستهلاكات الوسيطية

ت. طريقة الدخل:

[1] أسماء عدة، مرجع سابق ذكره، ص 74.

الناتج الداخلي الخام هو إجمالي الدخول المحصل عليها في الاقتصاد خلال فترة محددة حيث تختلف هذه الطريقة في تقدير الناتج الداخلي الخام والتي تعتمد على الدخل على عكس الطريقتين السابقتين التي اعتمدنا فيهما على الإنتاج.

حيث جزء من هذه الدخول هو عبارة عن الرسوم التي تفرضها الدولة على المبيعات (ضرائب غير مباشرة) وجزء آخر هو عبارة عن مجموع الأجور وهو ما يعرف بعائد العمل والجزء المتبقي هو عبارة عن عائد رأسمال والمتمثل في الأرباح

الناتج الداخلي الخام = الدخل الوطني.

ومن المعروف أن تقدير الدخل الوطني الذي نحصل عليه بهذه الطريقة هو يسمى الدخل الوطني بتكلفة عناصر أو عوامل الإنتاج وبذلك إذا أردنا الحصول على الناتج الوطني بسعر السوق فإنه يجب أن نضيف على التقدير السابق قيمة الضرائب غير المباشرة وقيمة الاهتلاك[1].

المطلب الثاني: نظريات النمو الاقتصادي:

1- النظرية الكلاسيكية للنمو[2]:

تتضمن نظرية النمو عند الكلاسيكيين آراء كل من آدم سميث وديفيد ريكاردو المتعلقة بالنمو، بالإضافة إلى آراء التجاريين حول مصدر الثروة من التجارة الخارجية، ثم آراء كل من ستيوارت مل حول الأسواق ومالتوس حول السكان.

رغم الاختلافات في بعض الآراء فيما بين الاقتصاديين الكلاسيك، لكن هناك آراء عديدة متفق عليها فيما بينهم بخصوص نظرية النمو الاقتصادي حيث حاول الاقتصاديين الكلاسيك اكتشاف أسباب النمو طويل الأجل في الدخل القومي والعملية التي تمكن النمو من أن يتحقق، حيث اعتقدوا بأن القوى الدافعة للنمو الاقتصادي تتمثل في الفن الإنتاجي وعملية تكوين رأس المال (الاستثمار) وأن تكوين رأس المال يعتمد على الأرباح وأن التقدم التكنولوجي لا يتم إلا من خلال تكوين رأس المال وعليه فان الأرباح هي مصدر للتراكم الرأسمالي. أي أن التراكم الرأسمالي هو السبب الرئيسي للنمو وأن الأرباح المصدر الوحيد للادخار. وأن توسيع السوق هو عامل مساعد في توسيع الاقتصاد كما أكدوا على الأهمية الكبيرة للبيئة الاجتماعية والمؤسسية المواتية للنمو هذه تشمل نظام اجتماعي إداري وحكومة مستقرة وأوضاع اجتماعية مناسبة وهناك حاجة لتحرير الناس من التقاليد القديمة

[1] أسماء عدة، مرجع سابق ذكره، ص 75.

[2] ريان محمد أحمد محمد، **أثر الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2019، ص 19.

وتحديد حجم العائلة واعتقدوا بأن النظام الرأسمالي محكوم علية بالركود وذلك بسبب ندرة الموارد الطبيعية والمنافسة فيما بين الرأسماليين، وأيدوا سياسة تدخل الحكومة في النشاط الاقتصادي.

ويعاب على النظرية موجة التشاؤم التي سادت أفكارها والمتمثلة في تزايد السكان من ناحية وتناقص الغلة من ناحية أخرى، وقد غالت في سردها لآثار هذين العاملين، وتبين في الواقع عدم تحقيق النتائج التي انتهت إليها. كما أنها تجاهلت الطبقة الوسطى حيث تفترض النظرية وجود تقسيم طبقي بين الرأسماليين (بما فيهم ملاك الأراضي)، والعمال وتتجاهل بالتالي دور الطبقة الوسطى التي تقدم إسهامات أساسية في عملية النمو الاقتصادي. كذلك إعطاء أهمية أقل للتكنولوجيا، وعدم واقعية مفهوم عملية النمو، حيث افترضت النظرية الكلاسيكية حالة من السكون مع وجود تغير يدور حول نقطة التوازن الساكنة، أي أن الكلاسيك افترضوا حدوث بعض النمو في شكل ثابت ومستمر كما في حالة نمو الأشجار، والواقع أن هذا التفسير لا يعد تأسيراً مقنعاً لعملية النمو الاقتصادي كما هو عليه اليوم[1].

2-النظرية النيوكلاسيكية للنمو:

يمكن استخلاص أهم ما جاءت به هذه النظرية من خلال النموذج الشهير-SOLOW - سنة 1956 حول تراكم رأس المال، فالاقتصاد ينمو بسبب تخصيص جزء من مصادره وإنتاجه لزيادة مخزون رأس المال والذي يسمح بتعاظم الاستهلاك في المستقبل كنتيجة لإنقاص الاستهلاك الحاضر، ومن تم زيادة معدل النمو، ويلعب التراكم الرأسمالي حسب هذه النظرية دورا هاما وكاملا في إحداث النمو القصير الآجل، أما في الآجل الطويل فيتجه معدل النمو نحو الثبات، مما يعني ذلك أن النمو طويل الآجل لا يمكن أن يعتمد على الخصائص الذاتية للاقتصاد وإنما لابد من حدوث صدمات خارجية تتمثل أساسا في التقدم التكنولوجي الذي يأتي من خارج النظام الاقتصادي وكذا تزايد حجم السكان واعتمد النموذج النيوكلاسيكي في تحليله للنمو طويل الآجل على الافتراضات التالية:

- عوامل النمو تتصف بأنها خارجية المنشأ (تزايد حجم السكان، التقدم التكنولوجي).
- لا يوجد أي دور لرأس المال البشري في عملية النمو، وعدم مشاركة الحكومات في عملية النمو عن طريق الإنتاج.
- عدم تأثر النمو بتصرفات أطراف النشاط الاقتصادي (كالبحوث العلمية، الاستثمارات).

[1] ريان محمد أحمد محمد، المرجع السابق، ص 20.

– الاقتصاد يكون مغلقا، وتتسم أسواقه بالمنافسة التامة، وتتم ممارسة النشاط الإنتاجي فيه طبقا للشروط التالية:

- ✓ تشابه أطراف النشاط الاقتصادي.
- ✓ اتصاف تكنولوجية الإنتاج بتناقص الإيرادات الحدية لرأس المال والعمل، وثبات إيرادات الحجم.

في إطار هذه الافتراضات نشأت نظريات النمو النيوكلاسيكي كنماذج للنمو المتوازن الذي يتسم بما يلي:

- معدل الادخار يظل ثابتا طوال مراحل التوازن.
- العوامل التي تحكم الميل للادخار تؤثر على مستوى نصيب الفرد من الدخل والاستهلاك، لكنها لا تؤثر على معدل النمو المتوازن.
- معدل نمو متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي يتناسب مع معدل التقدم التكنولوجي، بمعنى أن
- التكنولوجيا تمثل القوة الوحيدة التي لها القدرة على زيادة نصيب الفرد الواحد من الدخل[1].

3-النظرية الجديدة للنمو (الداخلية):

إن الأداء الضعيف للنظريات الكلاسيكية والنيوكلاسيكية في إلقاء الضوء على مصادر النمو طويل الأمد قد قاد إلى عدم الرضا عن تلك الدراسات، حيث لم تفلح هذه النظرية في تفسير التباعد أو الاختلافات الكبيرة في الأداء الاقتصادي.

كان لخيبة الأمل التي أصابت المفكرون والاقتصاديون نتيجة تطبيق نظريات ومناهج التنمية خلال الثمانينات وبداية التسعينات دورها في ظهور كتابات جديدة أطلق عليها النظرية الجديدة للنمو والتي وإن كانت لم تكتمل بعد إلا أنها تتسم بالانتقائية، بمعنى أنها تختلف وتتفق بدرجات متفاوتة مع النظريات السابقة للنمو. يرى أنصار هذه النظرية أن عملية النمو هي نتيجة طبيعية للتوازن في الأجل الطويل، وأن الادخار والاستثمار عاملان أساسيان في تسريع عملية النمو الاقتصادي. ويشيروا إلى أن التباين في معدلات عوائد الاستثمار مرجعه التباين في الاستثمار في رأس المال البشري من تعليم وتدريب وبحث وتطوير إضافة إلى توافر البنى التحتية للاقتصاد الوطني. كما ويركز اقتصاديو هذه النظرية على دور القطاع العام في تحقيق أهداف التنمية بعكس ما جاءت به النظرية الكلاسيكية الجديدة[2].

4-نموذج هارود-دومار:

---

[1] ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط-**. مجلة التراث، جامعة الجلفة، لعدد 10،2013، ص166.

[2] البخاري عبلة عبد الحميد، **التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود ،2009، ص 52.

لقد كان النمو الاقتصادي سريعا ومنتظما قبل الثلاثينات من القرن العشرين، ولم تتخلله أية مشكلات حتى شهد العالم الرأسمالي أزمة الكساد العظيم (1929-1933) لتعم البطالة كافة نواحي الاقتصاد ويصاب الاقتصاديون بصدمة فكرية قوية، فكما نعلم أن الفكر الكلاسيكي أنكر احتمال حدوث بطالة أو قصور في الطلب الكلي عن العرض الكلي للتوظف الكامل رغم موافقتهم لاحتمال ظهور بطالة قصيرة الأجل.

يعد نموذج هارود – دومار للنمو من أسهل وأكثر النماذج اتساقا وشيوعا، تم تطويره في الأربعينات وليرتبط باسمي الاقتصاديين البريطاني روي هارود والأمريكي إيفري دومار "هارود " من الأوائل الذين طوروا الفكر الكينزي في النمو الاقتصادي، ومع هذا كان "نومار" يعمل في نفس الاتجاه ووصل تقريبا إلى نفس النتائج التي توصل إليها "هارود"، ومع أن نماذج هذين المفكرين تختلف من حيث التفاصيل إلا أنها متشابهة من حيث الجوهر[1]. يركز النموذج على الاستثمار كضرورة حيوية لأي اقتصاد قومي، ويبين أهمية الادخار في زيادة الاستثمار، كمتطلبات لرأس المال وعلاقتها بالنمو.

يفترض النموذج وجود علاقة بين الحجم الكلي لرصيد رأس المال "k" وإجمالي الناتج القومي "Y", لتعرف هذه العلاقة والممثلة لنسبة رأس المال إلى الناتج في الأدب الاقتصادي بمعامل رأس المال. يقوم نموذج هارود –دومار على الفروض التالية:

1-يمثل الادخار نسبة معينة من الدخل القومي $S= s\times y$

2-الاستثمار عبارة عن التغير في رصيد رأس المال $I = f(k)$

3-الادخار لابد أن يتعادل مع الاستثمار $S = 1$

يبين هذا النموذج أن تحقيق التنمية يتطلب زيادة الادخار وبالتالي الاستثمار لزيادة سرعة النمو. وهذه العلاقة السابقة هي العلاقة الرئيسية لنموذج هارود دومار للنمو الاقتصادي وأساسه أن رأس المال الذي يخلق عن طريق الاستثمار في المصانع والمعدات هو المحدد الرئيسي للنمو وهو يعتمد على مدخرات الأفراد والشركات الذين يقومون بالاستثمارات الممكنة. أما عن نسبة رأس المال إلى الناتج أي معامل رأس المال فانه ببساطة هو مقياس لإنتاجية رأس المال.

على الرغم من هذا النموذج قد استخدم لرفع معدلات النمو الاقتصادي للدول الأوربية وتهيئتها للانتقال من مرحلة الانطلاق إلى مرحلة النضوج بعد الحرب العالمية الثانية من خلال خطة مارشال، إلا أن الوضع بين هذه الدول والدول المتخلفة فيه اختلاف كبير وان كان يمكن استخدامه لتحديد معدلات النمو المتوقعة عند تحديد

[1] مقران بهلول، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2011، ص 32.

كمية الاستثمار، ويلاحظ أن محددات النمو طبقاً لنموذج هارود – دومار لا تتوافر في البلدان الأكثر فقراً والتي تتضاءل فيها نسبة ما يوجه للادخار ومن ثم الاستثمار من دخلها القومي المنخفض أساساً، والذي لا يكفي في اغلب الأحيان لسد احتياجاتها الأساسية وفي هذه الحالة لن تتمكن هذه الدول من سد فجوة الادخار الناشئة لديها سواء عن طريق القروض الخارجية أو السماح بالاستثمارات الأجنبية في بلادها[1].

المطلب الثالث: العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي

تشير النظرية الاقتصادية الكمية إلى وجود علاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، لكن طبيعة واتجاه هذه العلاقة محل نقاش وجدل في الفكر الاقتصادي، وبناء مدرستان رئيسيتان تتعاكسان في آرائيما حول جدلية العلاقة بين الإنفاق الحكومي والناتج المحلي الإجمالي، ويمكن تلخيص هاتان المدرستان فيما يعرف بقانون (Wagner's Law) وفرضية جون مينارد كينز (Keynesian Hypothesis) حيث يكمن الاختلاف بين فاغنر وكينز باتجاه العلاقة.

الفرع الأول: قانون فاغنر

ما يشار إليه الآن بقانون فاغنر لنشاط الدولة المتزايد، كان العمل الرائد لأدولف فاغنر، وخبير اقتصاد ألماني والذي حاول علميا تفسير حصة الإنفاق العام من الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول الأوروبية، ويفترض فاغنر وجود علاقة دالية بين النمو الاقتصادي ونمو الإنفاق العام وعلى الرغم من أن قانون فاغنر لم يتم التعبير عنه بعبارات صارمة أو موضوعية، إلا أنو يشير إلا أن الزيادة في الحجم النسبي للقطاع العام تنشأ بسبب ارتفاع نصيب الفرد من الناتج ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق. أي وبحسب هذا القانون يعد الإنفاق حكومي متغيرا داخليا (Endogenous) ودالةفيالنموالاقتصادي[2]. تداعيات هذه النظرية أنه مع تطور الدول، تنمو حصة القطاع العام في الاقتصاد الوطني بشكل مستمر، وهذا يتطلب زيادة في نفقات الدولة بسبب الطلب على الأنشطة الاجتماعية لدولة، والإجراءات الإدارية والحماية، ووظائف الرعاية الاجتماعية، (تأمين التقاعد،الإعانات في حالة الكوارث الطبيعية سواء الداخلية أو الخارجية) وبرامج حماية البيئة، ومن الناحية الاقتصادية، فإن نمو الدولة يتميز بتقدم العموم والتكنولوجيا وبالتالي زيادة تكاليف الدولة في مثل هذه المجالات، كما أن النمو الاقتصادي سيرافقه نمو الاحتكارات في القطاع الخاص والتي لا تأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية على نحو كاف، وبالتالي

[1] ريان محمد أحمد محمد، المرجع السابق، ص22.

[2] صبيح ماجد. **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحمي الإجمالي في الاقتصاد الفمسطيني لفترة** (1996-2014) بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73, 2015-2016 ص 97-98.

سيصبح الاقتصاد غير مستقر لأن مشاكل الشركات الفردية ستصبح مشكلات للمجتمع ككل وفي النهاية ستحتاج الحكومة لتوفير المنافع والخدمات الاجتماعية والتي يرى فاغنر بأنها غير قابلة للتقييم الاقتصادي[1].

الفرع الثاني: الفرضية الكينزية

من بين جميع الاقتصاديين الذين ناقشوا العلاقة بين الإنفاق العام والنمو الاقتصاد كان كينز من بين أكثر الشخصيات التي لوحظت فيما يبدو مع وجهة نظره الجديدة، حيث يعتبر كينز الإنفاق العام كمتغير خارجي يمكن استخدامه كأداة لتعزيز النمو الاقتصادي، حيث يرى أن زيادة الإنفاق الحكومي تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك والتوظيف والربحية والاستثمار، من خلال تأثير المضاعفات على إجمالي الطلب، ووفقا لكينز فإن الاقتصاد عرضة لتقلبات، ومن الممكن تحقق التوازن في وضع دون وضع التوازن الكامل، وكان الحل لهذه المعضلة بسيطا على ما يبدو; استبدال الاستثمار الخاص المفقود بالاستثمار العام، وذلك بتمويل هذا الاستثمار عن طريق تحقيق عجز في الموازنة أي أن هذا العجز متعمد، حيث ستقوم الحكومة بزيادة الإنفاق على أشياء مثل الأشغال العامة، والذي سيخلق فرص عمل ويزيد من القوة الشرائية، ووفقا لكينز فإن السعي إلى تحيق التوازن بين الإيرادات والنفقات أثناء الركود من شأنه أن يجعل الأمور أسوء وليس أفضل، وبناء على ذلك قدم ترتيبات جديدة والتي أوضح من خلالها مفهوم الطلب الكمي، والمفهوم الأساسي للناتج القومي الإجمالي، وأوضح فكرة المضاعف، وبذلك وضع تحليلة الأساس لتحليل الاقتصاد ككل، وقد أشار إلى أن العجز المتعمد من قبل الحكومة سيتم معالجته وبذلك بتقليص الحكومة لإنفاقها وزيادة إيراداتها في أوقات التعافي الاقتصادي[2] يظهر الإنفاق الحكومي لدى كينز كالتالي:

$$Y= C + I+ G +X -M$$

حيث;

Y : الدخل الكلي

C : الاستهلاك الخاص

I : الاستثمار الخاص

G : الإنفاق الحكومي

X-M : صافي الصادرات

[1] محمد معن ديب، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد4، ص101.

[2] صبيح مرجع سبق ذكره، ص 98.

وهكذا تبعا لنظرية كينز في الطلب الفعال فإن سببية العلاقة تأخذ المسار الذي يمتد من الإنفاق الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، وذلك على الضد من قانون فاغنر.[1]

المبحث الثالث: الأدبيات التطبيقية لأثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي

يهدف هذا المبحث إلى الاطلاع على الدراسات السابقة المماثلة لموضوع الدراسة الحالية أو التي تصب في موضوعنا باحتوائها على أحد متغيرات الدراسة الحالية، بحيث ستعرض دراسات عربية وأجنبية ثم نتطرق الى ما يميز دراستنا الحالية عن الدراسات السابقة:

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

سيتناول هذا المطلب الدراسات باللغة العربية على المستوى الوطني والدولي كالاتي:

1. دراسة كريم سالم الغالبي ونوراس عطية (2017) التي سعت إلى دراسة وتحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي في مصر خلال الفترة (1985-2014) ,فتم فيها استخدام اختبار استقرار السلاسل الزمنية والتكامل المشترك بطريقة أنجل –جرانجر واختبار جوهانسن ونموذج متجه تصحيح إلى تصحيح الخطأ VECM وسببية جرانجر وقد أوضحت نتائج الدراسة أن الإنفاق العام و النمو الاقتصادي يتصفان بخاصية جذور الوحدة وأنهما علي علاقة تكامل مشتركة كما أظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة سببية قصيرة وطويلة الأجل تتجه من النمو الاقتصادي إلي الإنفاق الحكومي ليتطابق بذلك واقع الاقتصاد المصري مع قانون فا جنر.

2. دراسة بن علي قريجيج (2018) اختبرت هذه الدراسة أثر الإنفاق العمومي على مستويات النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة الممتدة من 1990إلى 2017 ، وذلك من خلال محاولة إيجاد العلاقة التوازنية بين المتغيرين المدروسين في الأجلين الطويل والقصير، معتمدين بذلك على المنهج القياسي وباستعمال برنامج **Eviews 8** ولقد توصلت الدراسة إلى إمكانية تطبيق قانون **Wagner** على الاقتصاد الجزائري في الأجل القصير فقط، إذ أن هناك علاقة طردية موجبة بين حجم الإنفاق العمومي ومستويات الناتج المحققة في فترة الدراسة، حيث أن زيادة النفقات ب 1 وحدة أدى إلى ارتفاع مستوى النمو الاقتصادي ب 1.21، غير أنه في الأجل الطويل أثبت هذا القانون عدم فعاليته، إذ أن ارتفاع مستوى النفقات العمومية ب1 يؤدي إلى انخفاض مستوى الناتج المحلي ب 2.036، وهذا راجع إلى غياب استراتيجيات تسيير وتوجيه النفقات العمومية نحو القطاعات المنتجة، في إطار انتهاج سياسة الحكم الراشد في تسيير الأنشطة الاقتصادية بغية تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

[1] محمد معن ديب، مرجع سابق ذكره، ص 102.

3. دراسة عمير حمه وسالمي (2018) والتي هدفت إلى قياس أثر مكونات الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل في الجزائر خلال الفترة 1970-2015 وقد توصلت الدراسة إلى مساهمة كل من الإنفاق الحكومي الاستهلاكي والاستثماري في دعم النمو الاقتصادي في الأجل القصير، بالإضافة إلى وجود أثر معنوي موجب وضعيف للإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الأجل الطويل.

4.دراسة بن عزة هناء (2017) والتي سعت إلى معرفة مدى تأثير الإنفاق الحكومي على النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.وخلصت إلى تأثير الإنفاق الحكومي الاقتصادي الاستهلاكي سلبا على النمو الاقتصادي، وتأثير الإنفاق الحكومي الاستثماري إيجابا على هذا الأخير في المدى القصير، كما بينت الدراسة عدم وجود علاقة طويلة الأجل بين كل من الإنفاق الحكومي الاستثماري والاستهلاكي والنمو الاقتصادي .

5.دراسة سليم لعقون (2021) هدفت هذه الدراسة إلى دراسة واقع الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي خلال فترة الدراسة 1996-2019 كذلك محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي للأثر الإنفاق الحكومي الذي تنفقه الجزائر على بيئات سنوية وباستخدام منهجية التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ توصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي كما خلصت الدراسة إلى وجود علاقة توازنية طويلة لأجل بين الإنفاق الحكومي ومعدل لنمو الاقتصادي ,كما أن معدل التصحيح ذو معنوية إحصائية عند 5% بينما سرعة التكييف في الوصول إلى المدى الطويل بلغت حدود 46%.

6. دراسة وسيلة بوفنش (2022) هدفت هذه الدراسة الى بناء نموذج قياسي لقياس أثر الإنفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر، بالاعتماد على بيانات سنوي خلال الفترة 1980-2019 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة. توصلت الدراسة الى عدم فعالية السياسات الإنفاقية التوسعية المتبعة في دعم تحفيز النمو الاقتصادي في الجزائر، فعلى الرغم من المبالغ الضخمة المخصصة لتغطية الإنفاق الحكومي الاستثماري تبقى النتائج المحققة دون المستوى المطلوب وهو ما يستوجب مراجعة هذه السياسات.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الاجنبية

سيتناول هذا المطلب الدراسات باللغة الاجنبية على المستوى الدولي كالاتي:

1.دراسة (CLIMENT&DICKSON 2010) التي سعت إلى التعرف اذا ماكانت العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في نيجيريا تتبع قانون فاجنر خلال لفترة 1961-2007 , وقد تم التوصل إلى أن جميع متغيرات الدراسة مستقرة عند الفرق الأول,والى أن العلاقة السببية بين المتغيرات لا تتطابق مع قانون فاجنر وإنما تتوافق مع فريضة كينز.

2. دراسة (SUGATA ETAL 2013) هدفت هذه الدراسة إلى تحليل طبيعة وتركيب الإنفاق وأثره على النمو الاقتصادي في عدد من الولايات الهندية وقد قسمت الدراسة الإنفاق العام إلى أنواع عدة هي :الرواتب الأجور التقاعدية وإعانة دفع الفائدة على الاقتراض على الخدمات الادارية كذلك الإنفاق الرأسمالي على الجانب الأخر الذي يشمل الاستثمار في مجال الري والطاقة والاتصالات والسكك الحديدية, وتوصلت الدراسة إلى أن الإنفاق الجاري له تأثير سلبي على النمو, في حين أن الإنفاق الرأسمالي له تأثير ايجابي, وكذلك بينت النتائج أيضا الأثر الايجابي للإنفاق العام على البنية التحتية على النمو الاقتصادي.

3.دراسة (chipaumira et al Gabriel 2014) تناولت هذه الدراسة تحليل العلاقة السببية بين الإنفاق العام والنمو الاقتصادي والكلاسيكية في جنوب أفريقيا,حيث قامت باختبار مدى صلاحية النظرية الكيترية والكلاسيكية للاقتصاد الكلي للعلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي,استخدمت الدراسة البيانات الفصلية للفترة (1990-2016),وقامت بتطبيق كل من اختبار جرانجر Granger وجوهانسن Johansen ,وقد توصلت الدراسة الى نتائج معاكسة للنظرية الكيترية حيث أثبتت التحليل وجود علاقة سببية سلبية بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي,وهو ما لايتسق مع النظرية الكيترية للاقتصاد الكلي التي توضح أن هناك تأثيرا ايجابيا للإنفاق الحكومي على الإنتاج القومي فقد أثبت التحليل أن زيادة الإنفاق الحكومي بنسبة 1% في جنوب إفريقيا يؤدي إلي انخفاض في النمو الاقتصادي بنسبة 6,5% ,وأرجع الباحث ذلك إلي عدم كفاءة برامج الحكومة الاتفاقية في جنوب أفريقيا ,وأوصى بضرورة إعادة هيكلة الإنفاق من أجل أن يتوافق مع الهدف الكلي للنمو الاقتصادي.

4.دراسة (monogbe okaho 2016) التي بحثت تجريبا عن تأثير الإنفاق الحكومي على قطاعات مختلفة من الاقتصاد ومساهمتها في النمو الاقتصادي في نيجيريا خلال الفترة 1970-2015 باستخدام نموذج تصحيح الخطأ واختبار السببية من النمو الاقتصادي إلى الإنفاق على الخدمات الاقتصادية ليبرهن اختبار السببية بذلك على صحة قانون فاجنر.

5.دراسة (gizen vzuner et al 2017) سعت هذه الدراسة لتحقيق من صحة قانون فاحذر على الاقتصاد التركي خلال الفترة: 1975-2014 باستخدام اختيار التكامل المشترك لجوهانسن واختيار السببية لجرانجر وقد أكدت النتائج المتحصل عليها صحة قانون فاجنر حيث تبين أن هناك علاقة طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة من النمو الاقتصادي نحو الإنفاق الحكومي كما تبين أن الإنفاق بدوره ذو تأثير ايجابي قوي على النمو الاقتصادي.

المطلب الثالث: واقع الدراسة الحالية من الدراسات السابقة

الفرع الأول: أوجه التشابه و الإختلاف

أولا : أوجه التشابه

اشتركت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في النقاط التالية:

-المنهج المستعمل تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لكل من الدراسات الحالية والسابقة؛

-أدوات جمع البيانات تم الاعتماد في كل من الدراسات الحالية والسابقة على الاحصائيات؛

-أداة تحليل البيانات تم الاعتماد على البرنامج المتخصص في التحليل الإحصائي **Eviews 12** كأداة لتحليل البيانات.

ثانيا: أوجه الاختلاف

الجدول رقم 1.1 أوجه الاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

	الدراسة الحالية	الدراسات السابقة
من حيث المكان والزمان	أنجزت دراستنا خلال الفترة الزمنية من الموسم 1990-2022 أما الحدود المكانية فكانت في دولة الجزائر	تمت في بيئة عربية و أجنبية وكانت من سنوات 1961-2022 حيث شملت الدراسات الأماكن التالية الجزائر ونجيريا،تركيا، الهند، جنوب افريقيا
من حيث المتغيرات	تناولنا في البحث متغير: - الانفاق الحكومي؛ — معدل النمو السكاني؛ — اجمالي تكوين رأس المال؛ — حجم الصادرات للسلع والخدمات.	تناولت الدراسات السابقة متغيرات مختلفة منها : – الإنفاق الرأسمالي؛ – الإنفاق الحكومي الاستثماري؛ — الإنفاق الجاري؛ — الإنفاق العام؛ — لإنفاق الحكومي الاستهلاكي؛
من حيث الهدف	يهدف البحث إلى معرفة العلاقة وقياس الأثر بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر	وقفت معظم الدراسات السابقة على إبراز أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي
من حيث المنهج	إعتمدنا على المنهج الوصفي بإعتباره يقدم وصفا للموضوع كما وكيفا ، حاولنا إسقاط النظري على الواقع	تمت معالجة الدراسات بالإعتماد على المنهج الوصفي كل منها إستخدمت الإحصائيات كوسيلة للحصول على المعلومات.

	فإعتمدنا على الإحصائيات كأداة رئيسية لجمع المعلومات	

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على الدراسات السابقة

الفرع الثاني: مايميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

تعتبر الدراسة الحالية امتدادا للدراسات السابقة التي بحثت في العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي، الا أنها تتميز بسلسلة زمنية أحدث، وعليه من خلال عرض الدراسات السابقة يمكن القول أن دراستنا تتشابه مع الدراسات السابقة في كونها تهدف إلى قياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي،أما أوجه الاختلاف بينها فتكمن في الحدود الزمانية والمكانية للدراسة، فضلا عن الطريقة المعتمدة لدراسة الأثر في الأجل القصير والطويل، والمتمثلة في منهج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المتباطئة، أما بخصوص النتائج المتوصل اليها فقط كان هناك اختلاف بين الدراسات باختلاف بيئة الدراسة، ويتمثل جوهر الإضافة التي تقدمها دراستنا في محاولة صياغة نموذج قياس يهدف لقياس أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

خلاصة الفصل:

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث، في المبحث الأول تم التطرق إلى الأدبيات النظرية المتعلقة المتغير المستقل الإنفاق الحكومي من خلال عرض مفاهيم أساسية حوله، حيث نجد أن تطور الدولة في النشاط الاقتصادي أدى الى زيادة حجم النفقات، أما المبحث الثاني فقد ستناولنا فيه المتغير التابع النمو الاقتصادي حيث أن أهمية هذا الاخير جعلت الباحثون الاقتصاديون على اختلاف في توجهاتهم وأيدلوجياتهم منذ القدم في دراسة العلاقة السببية بين الإنفاق الحكومي النمو الاقتصادي.

أما في المبحث الثالث فكان خاص بالأدبيات التطبيقية وتم تطرق فيه إلى أهم الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا سواء بشكل جزئي أو كلي، وفي الأخير قمنا بتوضيح موقع دراستنا من هذه الدراسات.

الفصل الثاني:

نمذجة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام منهجية ARDL في الجزائر خلال الفترة (1990-2022)

تمهيد:

بعد التطرق الى الجانب النظري للانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي بالإضافة على بعض الدراسات السابقة ذات صلة بالموضوع ومحاولة معرفة العلاقة وما ميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات.من خلال هذا الفصل سنحاول الإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة لهذه الدراسة والمتمثلة في تحديد أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل وجود محددات أخرى خلال الفترة الممتدة من 1990 الى غاية 2022 ولتحديد هذا الأثر سنستخدم الطرق القياسية والإحصائية والمناهج الحديثة في السلاسل الزمنية واستخدام نموذج الانحدار الذاتي للتوزيعات الزمنية المتباطئة ARDL لتحديد العلاقة التوازنية طويلة المدى بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى المبحثين التاليين:

- ✓ **المبحث الأول:** الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.
- ✓ **المبحث الثاني:** عرض ومناقشة النتائج المتوصل إليها

المبحث الأول: الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة

يمثل هذا المبحث بالنسبة للدراسة جزء أساسي لمعرفة العلاقة بين المتغيرات ومدى تأثرها ببعضها البعض من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة، بحيث يشتمل على الطريقة المعتمد عليها في الدراسة من خلال المطلب الأول وتحديد الأدوات المستخدمة في جمع بيانات الدراسة ومعالجتها من خلال المطلب الثاني.

المطلب الأول: الطريقة المعتمد عليها في الدراسة

سيتم من خلال هذا المطلب التعريف بمجتمع وعينة الدراسة بالإضافة إلى متغيرات الدراسة وكيفية قياسها.

الفرع الاول: المنهجية المتبعة

حاولنا أن نعتمد في بحثا هذا بالنسبة للجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي "الذي يهتم بتحديد الواقع او جمع الحقائق عنه وتحليل بعض جوانبه، بما يساهم في العمل على تطويره" والذي من خلاله يتم دراسة الواقع بشكل مركز وبكافة تفاصيله وتحليل الظاهرة المدروسة، وبعد أن ينتهي من دراسة هذه الظاهرة يقوم بعقد المقارنات بينها وبين الظواهر الأخرى ومن ثم يحللها. وهو طريقة من طرق التحليل والتفسير بشكل علمي منظم من اجل الوصول الى اغراض محددة لوضعية المشكلة.

أما في الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج القياسي وذلك بغرض الحصول على البيانات والمعلومات الضرورية لإسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي والربط بينهما. وهو المنهج الذي يعتمد على التجربة العلمية كوسيلة للحصول على البيانات والمعلومات، وذلك بتحديد مشكلة ومعالم البحث أولا ثم صياغة الفرضيات ووضع تصميم تجريبي يتم فيه ضبط متغيرات الموضوع والأدوات المستخدمة ثم استخراج النتائج وتحليلها.[1]

الفرع الثاني: مجتمع الدراسة وعينتها

يتمثل مجتمع الدراسة في دولة الجزائر ، أما فيما يخص عينة الدراسة فتمثلت في الفترة 1990-2022 وذلك باستعمال البيانات المتعلقة بالفترة الزمنية من 1990 الى غاية 2022.

الفرع الثالث: متغيرات الدراسة

بغرض تحديد طبيعة العلاقة بين الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي في الجزائر سنقوم باستعمال المتغيرات التالية:

- **المتغير التابع:** يتمثل في النمو الاقتصادي "D(GDP) " لـــدولة الجزائر لـــ 33 سنة؛

[1] كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حماة، 2016، ص67.

- **المتغير المستقل:**
- يتمثل في الانفاق الحكومي " GC" لدولة الجزائر لـــ 33 سنة؛
- معدل النمو السكاني POP؛
- اجمالي تكوين رأيس المال تكوين رأس المال IF؛
- حجم الصادرات للسلع والخدمات X.

- **طريقة جمع البيانات:** اعتمدنا في بحثنا هذا على مصدرين اساسيين لجمع المعلومات وذلك على النحو التالي:

المصادر الثانوية: لجأنا في بحثنا هذا للحصول على معلومات حول الإطار النظري الى مصادر ثانوية والتي تتمثل في الأبحاث والدراسات السابقة حول موضوع الدراسة وهي الأطروحات والمقالات والمراجع المختلفة من الكتب.

المصادر الأولية: تعتمد هذه الدراسة على جمع البيانات المتمثلة في متغيرات الدراسة والمستخرجة من مؤشرات التنمية البشريةالتي يصدرها البنك العالمي والمحدثة إلى غاية 2023 / 05 /20، حيث أن هذه البيانات تحدث من حين لآخر وهي قابلة للتحميل على الموقع (www.worldbank.org).

بينات الدراسة: أخذت بيانات الدراسة لقيم الانفاق الحكومي والنمو الاقتصادي لدولة الجزائر والبيانات موضحة في الملحق (03).

المطلب الثاني: الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول: المقاييس الاحصائية

بهدف وصف وتنظيم البيانات الإحصائية للظاهرة قيد الدراسة فقد تم الاعتماد على بعض المقاييس الاحصائية من أجل فهم وإبراز بعض خواص متغيرات الدراسة وذلك على النحو التالي:[1]

- **التباين:** يعرف على أنه الوسط الحسابي لمربعات انحراف القيم عن وسطها الحسابي.
- **الانحراف المعياري:** هو الجذر التربيعي للتباين.
- **الوسط الحسابي:** يعتبر المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية، ويعرف على أنه حاصل قسمة مجموع قيم المتغير الإحصائي على تكرارها.

[1] إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي والحيوي – دروس وتطبيقات**–، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن–2011، ص 74، 83، 84.

- **الارتباط الخطي:** ونعني به وجود علاقة بين عاملين أو أكثر، وأن كل منهما يؤثر على الآخر أي أن التأثير متبادل إما إيجابا أو سلبا[1].

الفرع الثاني: طرق تقدير معلمات نموذج الدراسة

وبغرض تقدير معلمات النموذج نستخدم نماذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية المبطئة (ARDL):

1-مفهوم منهجية (ARDL): تسمى أيضا باختبار تكامل الحدود (bound test of cointegration)، وهي تعالج مشكلة اختلاف درجة الاستقرارية بين السلاسل الزمنية.

2-شروط منهجية (ARDL): لتطبيق هذه المنهجية يجب أن تكون متغيرات الدراسة:

- المتغيرات مستقرة عند المستوى او عند الفرق الأول، أو خليط بينهما؛
- ان لا تكون المتغيرات مستقرة عند الفرق الثاني؛
- عدد مشاهدات كبير جدا وذلك لان المنهجية تعتمد على تكوين فترات ابطاء متعددة للمتغير التابع والمتغير المستقل.

3- خطوات تقدير العلاقة التكاملية بواسطة منهجية ARDL:

- اختبار استقراريه كل سلسلة وتحديد رتبة تكاملها بالاعتماد على اختبارات جذر الوحدة.
- تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC؛
- اجراء اختبار الحدود Bound test؛
- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة طويلة الأجل؛
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات الإحصائية المختلفة الخاصة بفرضيات حد الخطأ (اختبار الارتباط الذاتي بواسطة مضاعف LM، اختبار تجانس التباينين الهامشي والشرطي واختبار التوزيع الطبيعي)[2]

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

بعدما تطرقنا في المبحث السابق الى متغيرات الدراسة والأدوات المستعملة في قياسها سنحاول في هذا المبحث معرفة إذا ما كان هناك أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر.

---

[1] إسماعيل محمد بن قانة، " مرجع سبق ذكره"، ص 139.

[2] السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم – فرع العلوم الاقتصادي-جامعة ورقلة، ص. 184.

المطلب الأول: تقديم النتائج المتواصل إليها

بغية قياس العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر والإنفاق الحكومي، سنعتمد على طريقة التكامل المشترك باستعمال منهجية ARDL، نقوم بدراسة العلاقة التوازنية قصيرة وطويلة الأجل بين معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع و مجموعة من المتغيرات المؤثرة و المتمثلة في إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة *IF* و معدل النمو السكاني *POP* و الإنفاق الاستهلاكي الحكومي *GC* و حجم الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة *X* خلال الفترة الممتدة بين 1990 و 2022 على شكل معطيات سنوية الممثلة بيانيا في الشكل الموالي :

الشكل رقم (2-1): التمثيل البياني لمتغيرات الدراسة

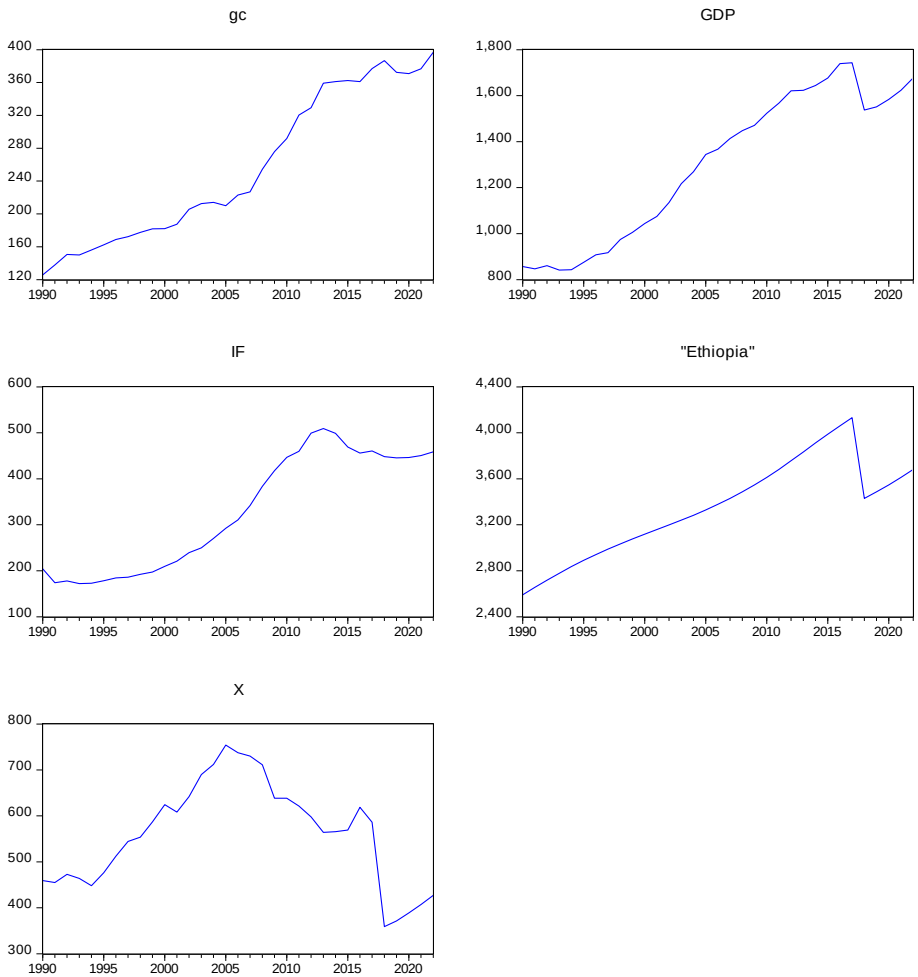

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12

الفرع الأول: نتائج الدراسة القياسية لمتغيرات الدراسة

1-اختبارات الاستقرارية لتحديد درجة التكامل

قبل القيام بعملية التقدير يجب أن نختبر أولا استقرارية متغيرات الدراسة. يتضح من خلال الجدول التالي الذي يعطي نتائج اختباري الجذر الأحادي **Philips-Perron** و **Dickey-Fuller** أن المتغيرات كلها متكاملة من الدرجة الأولى وهذا ما يشير إلى احتمال وجود تكامل مشترك بين هذه المتغيرات.

الجدول (2-1): نتائج اختبار الجذر الأحادي

الاختبار	متغيرات الدراسة	في المستوى	الفروق من الدرجة الأولى
ADF	GDP	2.6789 (0.9974)	-4.3948 (0.0016)
	IF	1.0978 (0.9254)	-2.4652 (0.0155)
	GC	4.3847 (1.000)	-4.2341 (0.0024)
	X	-0.3250 (0.5603)	-4.6559 (0.000)
	POP	1.2066 (0.9383)	-5.3820 (0.000)
Phillips-Perron	GDP	2.3941 (0.9949)	-4.3695 (0.0017)
	IF	1.1631 (0.9334)	-2.4628 (0.0156)
	GC	3.6187 (0.9998)	-2.8428 (0.0060)
	X	-0.3250 (0.5603)	-4.6664 (0.000)
	POP	1.3046 (0.9482)	-5.3814 (0.000)
	القرار	سلاسل غير مستقرة	سلاسل مستقرة

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج **Eviews 12**

2-تحديد النموذج الأمثل Identification and estimation of optimal model:

بالاستعانة بنموذج ARDL، نقوم بتقدير العلاقة بين العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومحدداته المتمثلة في إجمالي تكوين رأس المال بالأسعار الثابتة ومعدل النمو السكاني والإنفاق الاستهلاكي الحكومي وحجم الصادرات من السلع والخدمات بالأسعار الثابتة. لاستعمال هذا النموذج، نقوم باختيار 162 نموذجا مختلفا اعتمادا على معيار Akaike لتحديد الفجوات الزمنية المثلى. يعطي الشكل رقم (2-2) النماذج المرشحة الـ 162 بدلالة معايير المفاضلة.

الشكل رقم (2-2): التمثيل البياني للنموذج المرشح بدلالة العيار Schwarz

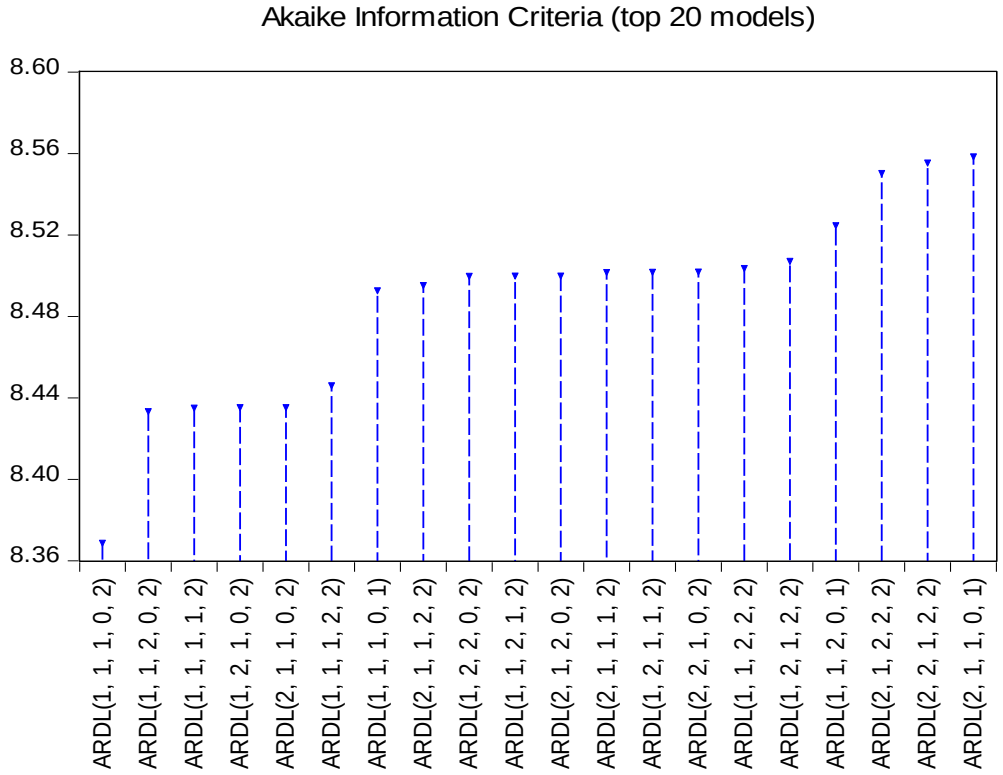

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على مخرجات البرنامج Eviews 12

من خلال الشكل رقم (2-2)، نلاحظ أن النموذج الأمثل الذي تم اختياره هو ARDL(11,1,0,2) المعرف بالعلاقة :

$$d(GDP_t) = \varphi_1 d(GDP_{t-1}) + \alpha_1 IF_t + \alpha_2 IF_{t-1} + \beta_1 X_t + \beta_2 X_{t-1} + \gamma_1 GC_t + w_1 POP_t + w_2 POP_{t-1} + w_3 POP_{t-2} + c$$

-تقدير نموذج ARDL الأمثل لتفسير النمو الاقتصادي في الجزائر

وتظهر نتائج تقديره في الجدول التالي:

الجدول (2-2): نتائج تقدير النموذج الأمثل – نموذج **ARDL(1, 1, 1, 0, 2)**

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**

الفرع الثاني: الاختبارات Tests et Diagnostics:

لكي يكون نموذج **ARDL** مقبولا إحصائيا يجب أن تتوفر الشروط التالية:

- يجب أن تكون معظم المعاملات ذات دلالة إحصائية.

- بد أن يكون النموذج ذا قدرة تفسيرية ويجب أن يكون هناك شبه تطابق بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والمقدر.
- يجب أن تكون بواقي التقدير متعامدة أي مستقلة فيما بينها.
- يمكن أن تتوزع البواقي توزيعا طبيعيا.
- لا بد للنموذج أن يكون مستقرا وساكنا.
- المعاملات يجب أن تكون ساكنة ومستقرة.
- يشترط أن يكون تباين البواقي متجانسا.
- غياب أثر ARCH على سلسلة البواقي (التباين الشرطي للأخطاء متجانس).
- **أولا: تشخيص البواقي**
- للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأمد، نقوم باختبار الحدود **Bound test**، لكن قبل ذلك يجب التأكد من أن النموذج خال من مشاكل التقدير المتعلقة باختلال الفرضيات الكلاسيكية للأخطاء في تقدير نموذج ARDL النتائج يوضحها الجداول أدناه:

الشكل رقم (2-3) : التمثيل البياني للبواقي والمقارنة بين معدل النمو الاقتصادي الحقيقي والمقدر

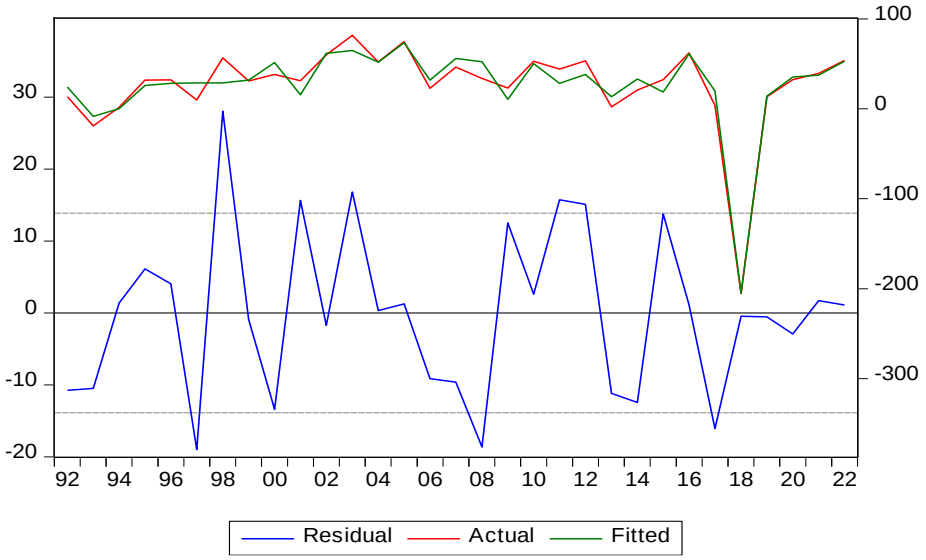

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 12

1. التوزيع الطبيعي للأخطاء

نستعمل لاختبار ان الأخطاء تتوزع طبيعيا اختبار Jarque-Bera حيث نضع الفرضيات التالية:

- الفرضية الصفرية: الأخطاء تتوزع طبيعيا؛
- الفرضية البديلة: الأخطاء لا تتوزع طبيعيا

- الشكل رقم (2-4) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

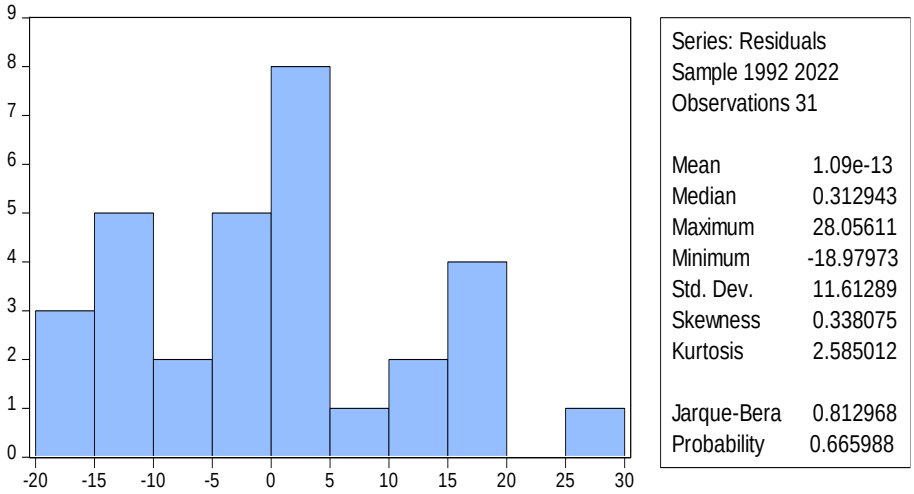

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**

الجدول (2-3): نتائج اختبار استقلالية الأخطاء – **Breusch-Godfrey** –

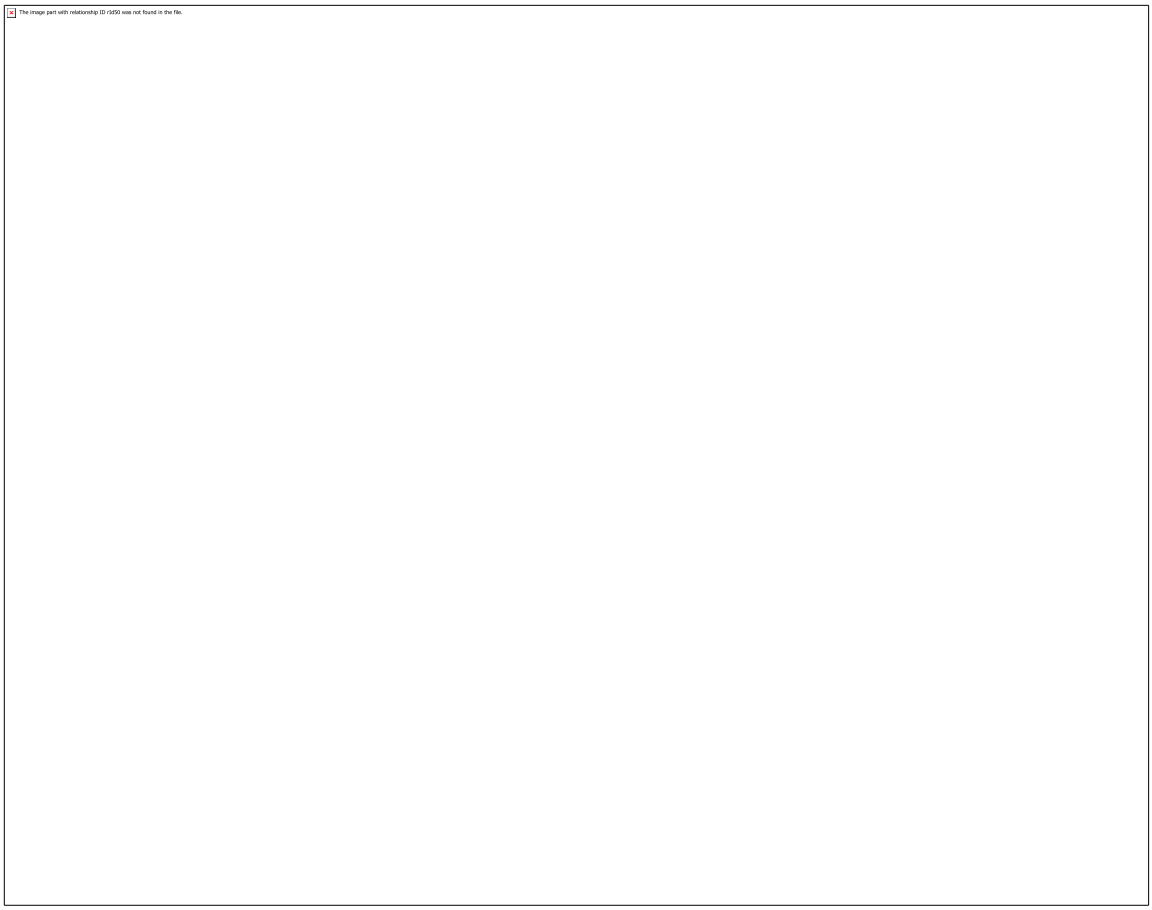

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**

3-نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء

الجدول (2-4): نتائج اختبار تجانس تباين الأخطاء – **Breusch-Pagan-Godfrey** –

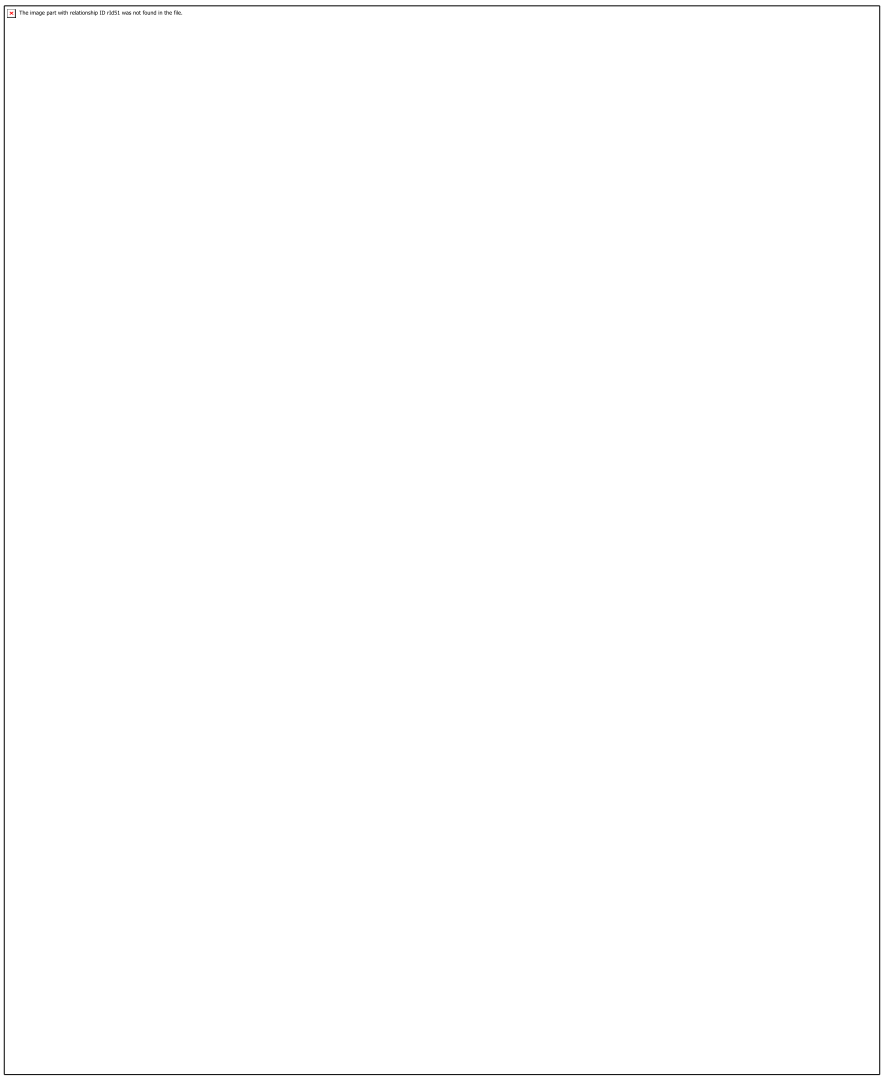

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 12

4-اختبار تجانس التباين الشرطي للأخطاء – اختبار ARCH-LM –

نستعمل لهذا الغرض اختبار ARCH في اختبار فرضية ثبات التباين الشرطي للأخطاء المقدرة (Heteroskedasticity)، نضع فرضيات الاختبار كالآتي:

-الفرضية الصفرية: ثبات تباين الأخطاء؛

-الفرضية البدلية: عدم ثبات التباين.

الجدول (2-5) : نتائج اختبار تجانس التباين الشرطي للأخطاء – اختبار **ARCH-LM** –

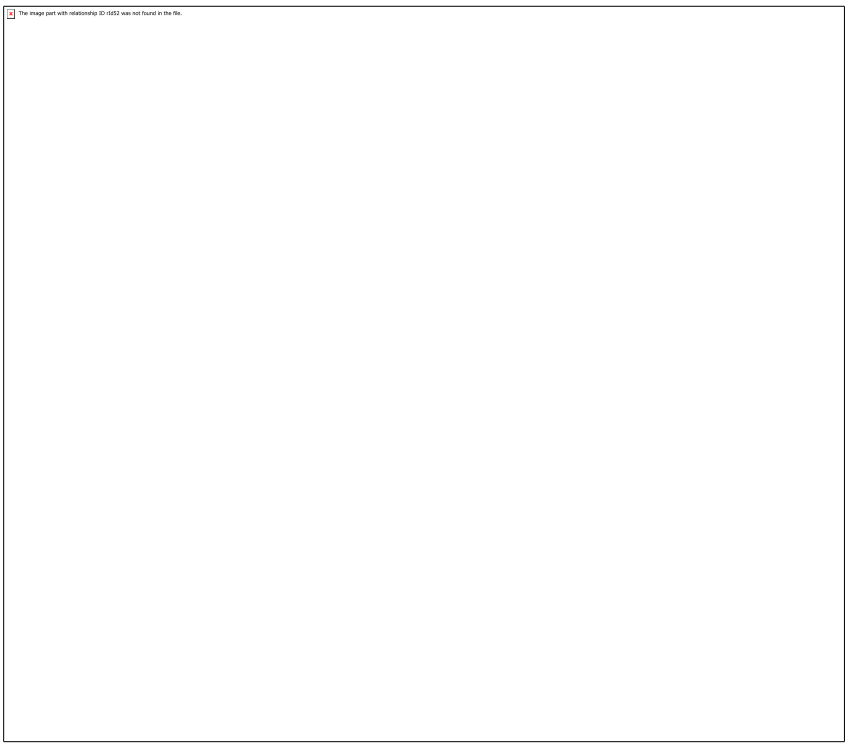

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**

7- اختبار سكون النموذج – **Ramsey RESET** –

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**

ثانيا: اختبار التكامل المشترك: اختبار الحدود ARDL Bounds cointegration test

بالاستعانة بنموذج **ARDL** المقدر، نقوم باختبار وجود علاقات تكامل مشترك بين معدل النمو الاقتصادي في الجزائر ومحدداته والتي من بينها الإنفاق الحكومي اعتمادا على تقدير نموذج **ARDL-ECM** واختبار الحدود. الجدول التالي يعطي نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM مع الاختبار:

الجدول (2-7) : نتائج تقدير النموذج **ARDL-ECM** واختبار الحدود

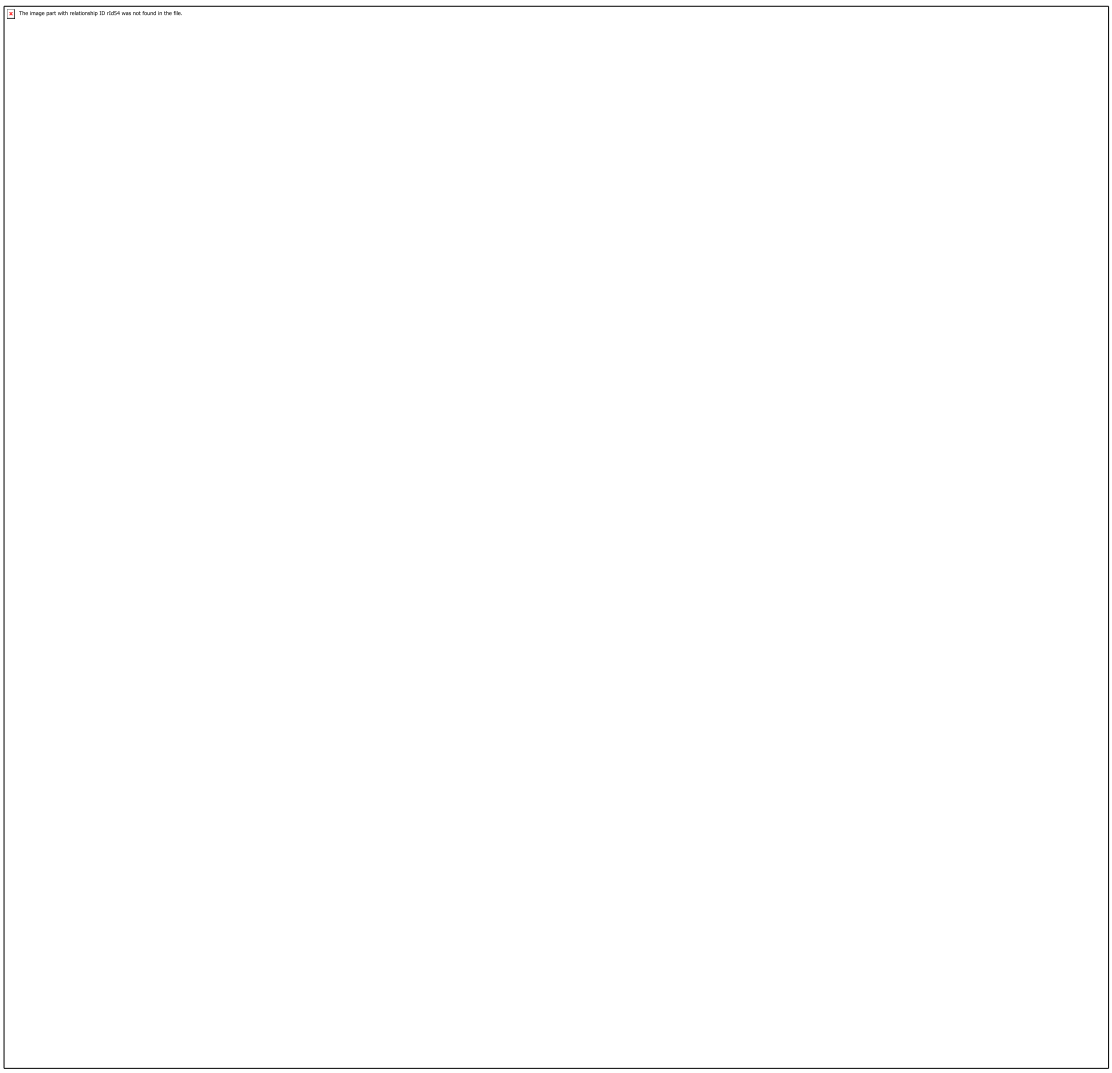

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 12

المطلب الثاني: مناقشة النتائج

من خلال نتائج تقدير النموذج ARDL(1,1,0,2) و نتائج الاختبارات الإحصائية، نستنتج ما يلي :

- نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معظم المعاملات مقبولة إحصائيا عند مستويات دلالة 0.05 و0.10 (قيم الاحتمال أصغر تماما من 0.05) باستثناء بعض المعاملات التي ليست ذات دلالة إحصائية.
- النموذج المختار ذو قدرة تفسيرية عالية جدا حيث أن $R^2=0.943$ وإحصائية فيشر التي تساوي 38.645 أكبر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع فيشر بدرجتي حرية 9 و 22 عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة الاحتمال الخاصة بإحصائية فيشر التي تساوي 0.0000 أصغر تماما من 0.05) كما

يلاحظ أيضا من خلال الشكل رقم (2-3) أن هناك شبه تطابق بين سلسلة معدل النمو الاقتصادي الحقيقي ومعدل النمو الاقتصادي المقدر، مما يوحي بالتصحيح الجيد للعلاقة بين معدل النمو الاقتصادي و محدداته.

- تتوزع البواقي في هذه الحالة توزيعا طبيعيا ومن خلال الشكل رقم (10) نلاحظ أن إحصائية Jarque-Bera التي تساوي 0.8129 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 2 عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة الاحتمال التي تساوي 0.6659 أكبر تماما من 0.05 أي قبول الفرضية H_0).
- يتضح جليا غياب الارتباط الذاتي بين البواقي، فمن خلال الجدول (3-3) نلاحظ أن إحصائية مضاعف لاغرانج Breusch-Godfrey التي تساوي 4.622 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 2 عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة الاحتمال التي تساوي 0.0991 أكبر تماما من 0.05) أي قبول فرضية استقلالية الأخطاء H_0.
- من خلال الجدول (2-4)، نلاحظ أن فرضية تجانس تباين الأخطاء H_0 محققة باعتبار أن إحصائية مضاعف لاغرانج Breusch-Pagan-Godfrey التي تساوي 5.802 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 9 عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة الاحتمال التي تساوي 0.759 أكبر تماما من 0.05).
- يشير الجدول (2-5) إلى أن فرضية تجانس التباين الشرطي للأخطاء H_0 محققة باعتبار أن إحصائية مضاعف لاغرانج ARCH-LM التي تساوي 0.113 أصغر تماما من القيمة المجدولة لتوزيع χ^2 بدرجة حرية 1 عند مستوى دلالة 0.05 (قيمة الاحتمال التي تساوي 0.736 أكبر تماما من 0.05) وهذا يعني أنه لا وجود لأثر ARCH على البواقي.
- من خلال الجدول (2-6) والملحق رقم (2)، نلاحظ أن النموذج مستقر stable ومعاملاته ساكنة لأن قيم الاحتمال الخاصة بإحصائيات Student و Fisher و نسبة المعقولية أكبر تماما من 0.05 أي قبول فرضية سكون النموذج H_0 كما أن معاملات النموذج Recursive coefficients تتميز بالثبات والسكون في كامل الفترة الزمنية (أنظر أيضا الملحقين رقم ((1) و(2)).
- من خلال هذه النتائج المبينة في الجدول (2-7)، نعطي الملاحظات التالية:

- معامل التصحيح الذي يمثل قوة الجذب (أو الرجوع) نحو التوازن طويل المدى سالب و ذو دلالة إحصائية عند مستويات معنوية 1% و 5% و10%، مما يضمن آلية تصحيح الخطأ وهذا يعني وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين معدل النمو الاقتصادي ومحدداته و لا سيما الإنفاق الحكومي وهناك سرعة في التكيف مع التوازن بعد الصدمة أي أن الاختلالات الناتجة عن وجود صدمة في العام السابق تتقارب بسرعة نحو التوازن طويل المدى في العام الحالي.
- إحصائية فيشر التي تساوي 12.4053 أكبر تماما من الحد الأعلى I(1) عند كل مستويات المعنوية، مما يؤدي بنا إلى رفض الفرضية H_0 أي وجود علاقة تكامل مشترك بين المتغيرات.

خلاصة الفصل

تناول هذا الفصل الدراسة القياسية لأثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي حيث عرض المبحث الاول الطريقة والأدوات المستخدمة اسعار والمنهجية المتبعة، اما في المبحث الثاني فقد قمنا بقياس الأثر بين المتغيرات حيث يتبين من نتائج التحليل الاحصائي والقياسي ما يلي:

- النموذج المختار ذو قدرة تفسيرية عالية جدا حيث يفسر 94% من التغيرات الحاصلة في النمو الاقتصادي؛
- تشير نتائج اختبار الحدود الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.

خاتمة

لقد حاولت الدراسة الوقوف على مدى تأثير تقلبات الإنفاق الحكومي وبعض المتغيرات اللاقتصادية على النمو الاقتصادي في الجزائر، باستخدام أسلوب إحصائي حديث يتمثل في الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ونماذجها للإجابة على الإشكالية و التحقق من الفرضيات، وقد تطلب الأمر تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تعرض الفصل الأول إلى الأدبيات النظرية لأهم المفاهيم حول الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي، ثم أهم الدراسات التي تناولت هذا الموضوع؛ بينما الفصل الثاني تمثل في صياغة النموذج الذي يفسر النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي خلال الفترة 1990-2022، وقد خلصت الدراسة إلى النتائج التالية:

نتائج الدراسة:

- أظهرت نتائج اختبار الحدود الى وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي.
- يتأثر معدل النمو الاقتصادي بالإنفاق الحكومي والنمو السكاني وتراكم رأس المال والصادرات؛
- يتضح من الدلالة الإحصائية الكلية لمعادلة ARDL قوة التفسير للمعادلة بنسبة 94% .

اختبار الفرضيات:

- ✓ بالنسبة للفرضية الأولى والتي تتمثل في اتجاهات معدل النمو الاقتصادي تسير، حيث عرف تحسنا بارتباطه بالانفاق الاستهلاكي الحكومي الذي يعتبر المحدد الأكثر أهمية؛ تم اثباتها من خلال التقدير؛
- ✓ بالنسبة للفرضية الثانية والتي تتمثل في وجود علاقة توازنية ذات دلالة إحصائية في الأجل الطويل بين الإنفاق الحكومي ومعدل النمو الاقتصادي تم اثباتها أيضا بوجود تكامل مشترك بينهما من خلال نتائج إختبار الحدود أي نقبل الفرضية؛
- ✓ نقبل فرضية النموذج ARDL في اختبار التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والانفاق الحكومي في الجزائر حيث أن وجود علاقة ديناميكية بين هذه المتغيرات يزيد من مصداقية اختبار التكامل المشترك.

توصيات الدراسة:

- العمل على توزيع الإنفاق الحكومي على القطاعات المنتجة؛

- ضرورة التحسين والرقي بفاعلية برامج الانفاق العام وذلك بالاعتماد على معايير حديثة لتفعيل الأداء وتعزيز عنصر الرقابة، كونها من اهم أسباب رشادة الانفاق الحكومي وتحقيقه لأهدافه المرغوبة على مختلف الاصعدة؛
- المواءمة بين معدلات نمو الانفاق الحكومي ومعدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي لتفادي حدوث خلل في التوازن بين الطلب الكلي والعرض الكلي؛ ما يؤدي الى زيادة الواردات لتزايد الطلب المحلي على السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

آفاق الدراسة:

تناولت الدراسة أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر، وهذه الدراسة جزء بسيط لموضوع يحتمل الكثير من التعقيد كما أنها لا تخلو من النقائص، نظرا لإتساع الموضوع وقبل طي صفحات هذه الدراسة نود أن نضع بعض العناوين التي قد تكون كأساس لبحوث لاحقة:

- أثر تقلبات الإنفاق الحكومي على الاستقرار النقدي في الجزائر؛
- أثر تقلبات الإنفاق الحكومي على الايرادات العامة في الجزائر؛
- البحث في سياسة الانفاق الحكومي وأثرها على التنمية الاقتصادية.

قائمة المراجع

قائمة المصادر و المراجع :

قائمة الكتب:

1. إسماعيل محمد بن قانة، **الإحصاء الوصفي والحيوي – دروس وتطبيقات-**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان – الأردن-.2011.
2. بعلي محمد الصغير، يسري أبو العلاء، **المالية العامة**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.
3. زغدود علي، **المالية العامة**، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2005.
4. فليح حسن خلف، **المالية العامة عالم الكتب الحديث**، الأردن، 2008.
5. كمال دشلي، **منهجية البحث العلمي**، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، كلية الاقتصاد، منشورات جامعة حماة، 2016.
6. محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
7. محمد طاقة، هدى العزاوي **اقتصاديات المالية العامة**، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، الأردن، 2007.

المجلات:

1. البخاري عبلة عبد الحميد،**التنمية والتخطيط الاقتصادي، نظريات النمو والتنمية الاقتصادية**، المملكة العربية السعودية: جامعة الملك سعود ،2009، ص 52.
2. بن علي قرجيج، **أثر الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد 02، العدد 06.
3. بنعزة هناء، **أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة البحوث الاقتصادية،العدد01،2017.
4. بوفنش وسيلة، **أثر الانفاق الحكومي الاستثماري على الانفاق الاقتصادي في الجزائر،حوليات جامعة قالمة للعلوم** الاجتماعية و الإنسانية، العدد 01،2022.
5. حمه عمير، جمال سالمي، **أثر مكونات الإنفاق العام على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية،العدد15.جامعة عنابة،2017.
6. ساطور رشيد، **دراسة نظرية حول النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة -علاقات وروابط-**. مجلة التراث، جامعة الجلفة، لعدد 10،2013.
7. سليم العقون، **أثر الانفاق الحكومي على الانفاق الاقتصادي في الجزائر**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 15، العدد 02.
8. صبيح ماجد. **تحليل أثر الإنفاق الحكومي في الناتج المحمي الإجمالي في الاقتصاد الفمسطيني لفترة** (1996-2014) بحوث اقتصادية عربية، العددان 72-73, 2015-2016 .
9. محمد معن ديب، **أثر الإنفاق الحكومي على النمو الاقتصادي في سوريا**، مجلة جامعة تشرين للبحث والدراسات العلمية، المجلد 39، العدد،04.

قائمة اطروحات الدكتوراه والمذكرات:

1. السعيد هتهات، **النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر باستخدام نماذج ARCH في الفترة 1990-2020**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم – فرع العلوم الاقتصادي- جامعة ورقلة.

2. خضرة عثمانية،أثر **الانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، فرع التمويل، جامعة العربي تبسي تبسة،2020/2021.
3. مقران بهلول، **علاقة الصادرات بالنمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2005)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر،2011.
4. عدة أسماء، **أثر الانفاق العمومي على النمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، جامعة وهران ،2016/2015.
5. ريان محمد أحمد محمد، **أثر الانفاق الحكومي على قطاع الصحة في النمو الاقتصادي**، مذكرة ماجستير في الاقتصاد التطبيقي، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا،2019.
6. لعمرية لعجال،**أثر الانفاق العام على النمو الاقتصادي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة لحاج لخضر باتنة الجزائر ،2017/2016.

المراجع باللغة الأجنبية:

1) -Gregory N, mankiw, **Macroéconomie**, 3-ème édition, Boeck, Belgique, 2003.
2) -Gabriel Chipaumier, **The Impact of Government Spending on Economic Growth : Case South Africa**, Mediterranean Journal of Sciences MCSER Publishing,Rome_Italy, Vol :05, No : 01, 2014.
3) -SUUTAGa Marjit,sasmal,joyddeb, sasmal**;Destributive Politics of Piblic expenditure and Economic Growth;** Journal of social Sciences**,** , Vol :2, No : 01, 2013.
4) -Sizem et al**, Piblic expenditure and Economic Growth was wanger right, Evidence from terkey,**Academc Journal of Economic Studic**s,** Vol : 3, No : 02, 2017.

المواقع الالكترونية

البنك الدولي

www.worldbank.org

الملاحق:

الملحق رقم (01): الاحصائيات

السنوات	النمو الاقتصادي النمو السنوي بالنسب المئوية	الإنفاق الحكومي بالأسعار الثابتة للدينار سنة الأساس 2010
1990	0.80000058	1.25835E+12
1991	-1.200000586	1.37789E+12
1992	1.800002303	1.50603E+12
1993	-2.100000758	1.50001E+12
1994	-0.899996552	1.56001E+12
1995	3.79999479	1.62397E+12
1996	4.09999847	1.68893E+12
1997	1.099999939	1.72271E+12
1998	5.100003609	1.77439E+12
1999	3.200001552	1.81873E+12
2000	3.8	1.87339E+12
2001	3	1.87526E+12
2002	5.6	2.05716E+12
2003	7.2	2.12711E+12
2004	4.3	2.142E+12
2005	5.9	2.1013E+12
2006	1.7	2.23158E+12
2007	3.4	2.26952E+12
2008	2.4	2.54413E+12
2009	1.6	2.76038E+12
2010	3.6	2.92048E+12
2011	2.899999999	3.20377E+12
2012	3.4	3.29347E+12
2013	2.8	3.31982E+12
2014	3.8	3.35634E+12
2015	3.7	3.46038E+12
2016	3.2	3.50537E+12
2017	1.3	3.60352E+12
2018	1.2	3.6864E+12
2019	1	3.75644E+12
2020	-5.1	3.74517E+12
2021	3.5	3.79011E+12

الملحق رقم (02): استقرارية وسكون المعاملات

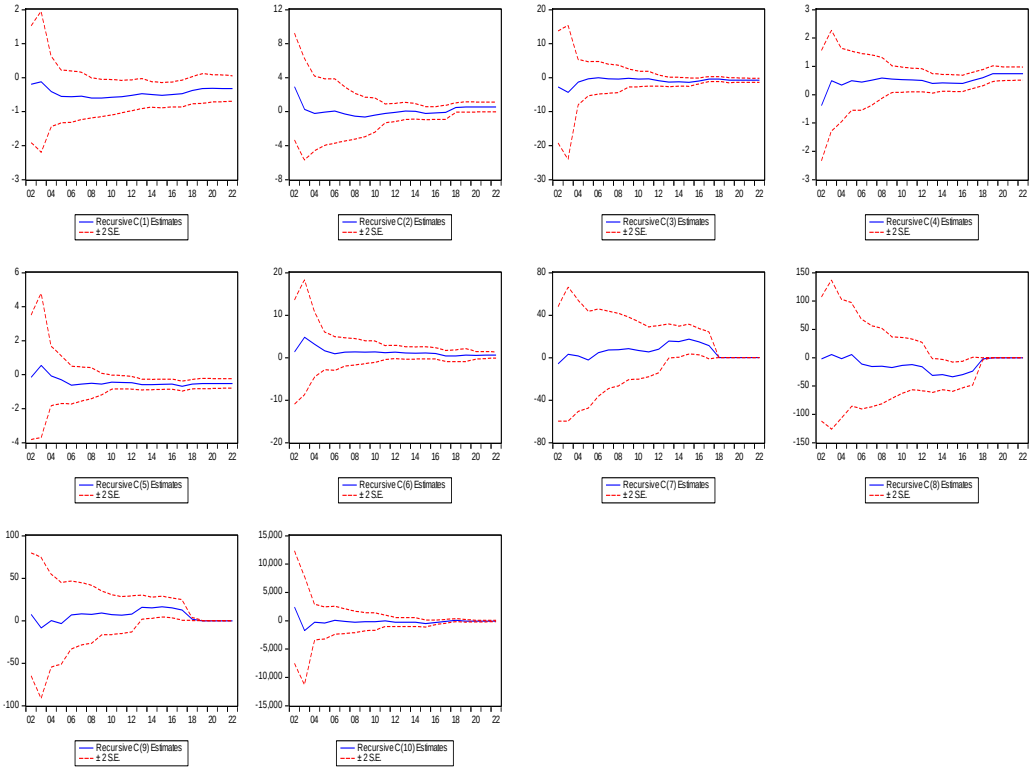

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي **Eviews 12**

الملحق03: اختبار CUSUM

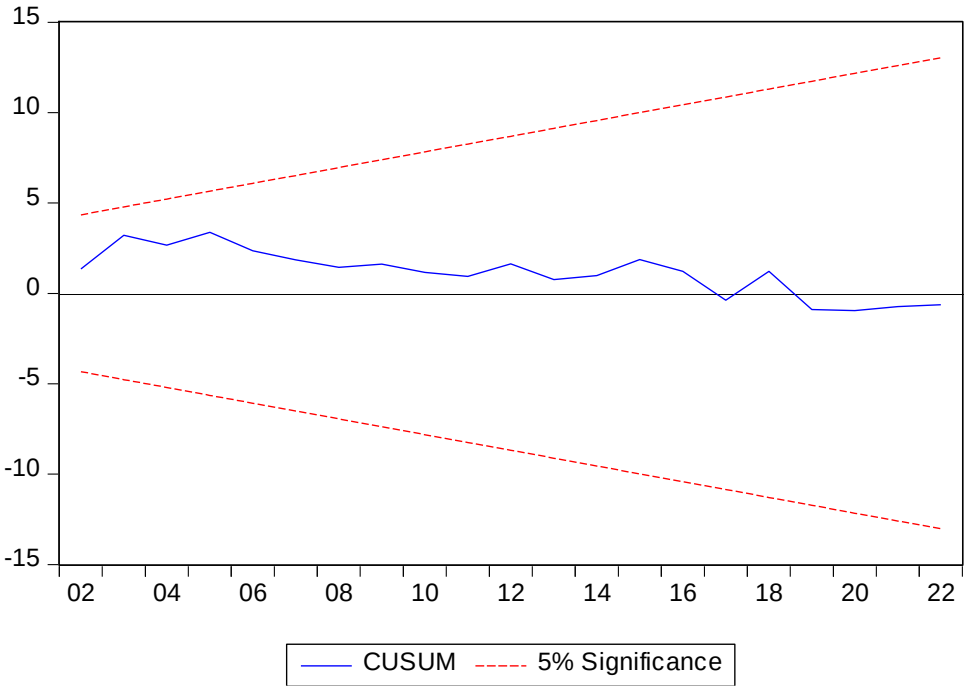

المصدر : من إعداد الطالبين اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews 12